المتطلبات التعليمية لبناء الشخصية المصرية في مواجهة بعض التحديات المعاصرة (من وجهة نظر الخبراء)

إعداد

فيفيان فتحي باسيلي

المدرس المساعد بقسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الفيوم

إشراف

أ.د. مراد صالح مراد
أستاذ أصول التربية
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب سابقاً
كلية التربية – جامعة الفيوم

د. نعمت حافظ هارون
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

الملخص

هدف البحث إلى تعرف مفهوم الشخصية المصرية ورصد ملامح الاستمرارية والتغير في بنية الشخصية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتحديد التحديات المعاصرة التى تواجه الشخصية المصرية وتشكل خطراً عليها، ومن ثم التعرف إلى المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية في ضوء ما تواجهه من تحديات، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في رصد وتحليل التحديات المعاصرة والبحث عن المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية المعاصرة من خلال استعراض ما كتب عن ذلك في الأدب التربوي ومن خلال آراء الخبراء في مجال العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية حول هذه المتطلبات والآليات التربوية اللازمة لتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الشخصية المصرية – التحديات المعاصرة – المتطلبات التعليمية

Abstract

The aim of the research is to identify the Egyptian character concept and to monitor the characteristics of continuity and change in the structure of the Egyptian character before and after the revolution of 25January 2011, and to identify the challenges facing the contemporary Egyptian character and pose a danger to them. The researcher followed the descriptive approach in monitoring and analyzing the contemporary challenges and searching for the educational requirements necessary for building the contemporary Egyptian character by reviewing what was written about it in the educational literature and through the opinions of experts in educational, social and psychological sciences about this Educational and procedures requirements necessary to achieve them.

Keywords**: Egyptian character - Contemporary Challenges - Educational Requirements**

مقدمة

لقد شهدت مصر خلال العقود القليلة الماضية جملة من التغيرات لم يستأثر بها مجال بعينه، بل طالت المجالات كافة: اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وتعليمية وفكرية، وقد انعكس ذلك على الشخصية المصرية وعلى نمط الحياة في المجتمع في جوانبه المختلفة.وفي اطار سعي المجتمع نحو النهوض من كبوته واللحاق بركب التقدم والتنمية،جاءت ثورة ٢٥ يناير لتؤكد قدرات الشخصية المصرية الهائلة على التغيير والصمود .وقد كشفت الأوضاع المجتمعية عن الحاجة إلى أن تتحول الثورة إلى حركة نهوض مجتمعي شامل، تشارك فيه جميع الشرائح والفئات ذات الصلة في جوانب المجتمع المصري كافة حتى تعاود مصر المساهمة في حركة التقدم الحضاري المؤكدة على أن الإنسان هو الوسيلة والغاية في ذات الوقت[١].فبناء الإنسان وانضاج قدراته المختلفة هو معيار البقاء والنماء في عالم اليوم والغد .

ولقد شهد المجتمع المصري خلال مرحلة ما بعد ٢٥ يناير تحولات بنائية عديدة، افرزت العديد من القضايا التى تتطلب بناء شخصية قادرة على التعامل معها، مما يتطلب من المنظومة التعليمية أن تعيد هيكلة بنيتها للاستجابة لمتطلبات بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة التغيرات والمستجدات وهى موصوله بماضيها وموروثها المبدع، ومتجهه صوب المستقبل.وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في بناء الشخصية المصرية وسبل تنشئتها في ظل مختلف المستجدات حيث يتأسس الدور الثقافي للتعليم والتربية على أساس دورهما في تكوين وبناء شخصية الفرد، فيتأسس لديه العامل الثقافي في شكل بناء قيمي، وتنمية معرفية عصرية، وانفتاح واعي على ثقافة الأخر، وإنماء الخيال الخصب والإبداع، وتعليم النشء كيف يحلم وكيف يأمل ويخطط ويسعى لتحقيق حلمه[٢].وإعادة الاعتبار للتقاليد الوطنية والقومية في حياتنا اليومية، وفي معارفنا وقيمنا ووعينا النظري والعملي.فالسبيل الرئيس لإعادة بناء المجتمع هو تشكيل الإنسان الذي يحقق للمجتمع نهضته الحضارية التى يرغب فيها. ووفقاً لذلك تسعى الدراسة إلى البحث عن المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تطرح الدراسة الحالية قضية بناء الشخصية المصرية كأحدى أهم القضايا خاصة في ظل التغيرات التى يمر بها المجتمع المصري والتى تعالت وتيرتها منذ عام ٢٠١١ فقد الهب استبدا النظام السياسي الحماس الثوري الشعبي مما اسقط النظام إلا أن هناك العديد من التداعيات السلبية التى تهدد المسار الديمقراطي والتلى ترتبط بظواهر سلبية طرأت على الشخصية المصرية ،وهذا ما يدعو

الى إعادة النظر في بناء الشخصية المصرية وسبل تنشئتها في ظل مختلف المستجدات وذلك من خلال المؤسسات التعليمية التى تعمل على تعديل سلوك تلك الشخصية من خلال مجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات الواجب تكوين وتشكيل الشخصية المصرية على اساسها بحيث تشارك في الحياة السياسية وتقدس العمل والإنتاج وتلتزم بآداب السلوك الاجتماعي ووفقاً لذلك فأنه من الضرورة البحث في المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية في ظل التحديات المعاصرة. خاصة وأن العديد من الدراسات أوضحت أن الواقع المعاش يشهد أزمة تربيتنا النظامية حيث تتجسد بعض مظاهر الأزمة فيما يلي :

- النظام التعليمي غير قادر على تكوين وبناء شخصيات ناقدة قادرة على استخدام العقل والتفكير النقدي وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى اعتماد نظام التعليم على التعليم التلقينى السلطوى القائم على الحشو والاتباع دون إعمال العقل[٣].فهو نظام قاصر عن الاستجابة لمتطلبات الواقع الجديد وتداعياتة الاقتصادية والسياسية.

- يشير الواقع الفعلي للمعلم المصري إلى أن المعلم التقليدى هو الصبغة الغالبة في نظامنا التعليمي، فهو ملقن معنى بايصال المعلومات، مما يجمد المعرفة البشرية دون أن ينميها وينزع من داخل الطلاب ملكات النقد والتحليل وبالتالى يخلق منهم مجموعة من الأفراد الخاضعين لكل ما يلقى عليهم، وفى إطار ذلك تأتي الامتحانات لتتكامل مع التلقين لتعزيز خضوع الأفراد للتسلط من خلال تأكيدها على الاستجابة النمطية، مما أدى إلى بروز النزعة الفردية والسلبية بدلاً من الروح الجماعية و التعاون ، والاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ، والسعى لتحقيق المصالح الذاتية بدلا من الاستعداد للعطاء للمجتمع[٤].

- تخلف المحتوى والحشو المنهجي الزائد فقد أوضحت دراسة صادرة عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقاهرة بهدف التحقق من مدى تقيد المناهج بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في التعلم أن الخطاب القومي المصري في المناهج الدراسية مثير للقلق لعدة أسباب أهمها : اصراره على حذف بعض الفترات التاريخية ، وقمعه للتنوع ، واخفاقه في ترويج التسامح والتعايش لا على مستوى الأقليات المحلية فحسب وإنما جميع الأمم[٥].

- أكدت بعض الدراسات على أهمية دور التعليم في تنمية الشخصية القومية ، كما اهتم بعضها بدراسة المواطنة باعتبارها التعبير العملي عن الشخصية[٦].

ومن ثم يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

ما أهم المتطلبات التعليمة اللازمة لبناء الشخصية لمواجهة تحديات ما بعد ثورة ٢٥ يناير ؟

والإجابة عن هذا التساؤل تتطلب الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما ملامح الاستمرارية والتغير في بنية الشخصية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

٢- ما التحديات المعاصرة التى تواجهها الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

٣- ما المتطلبات والآليات التربوية التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية في ضوء ما تواجهه من تحديات من وجهة نظر الخبراء عينة الدراسة ؟

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تستهدف الدراسة الحالية ما يلي :

- تعرف ملامح الاستمرارية والتغير في بنية الشخصية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير
- تحليل التحديات التى تواجهها الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- الكشف عن المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية في ضوء ما تواجهه من تحديات
- تحديد الآليات التربوية اللازمة لبناء الشخصية المصرية.

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية :

- **الأهمية النظرية**

و تتمثل فيما يلي :

-أهمية الموضوع الذي تعالجه الدراسة الراهنة وهو موضوع بناء الشخصية المصرية باعتباره ضرورة تربوية من أجل النظر إلى المستقبل و استقراء أساس الحضارة .

-تزامن الدراسة مع ما يتعرض له المجتمع المصري من تحديات بعد قيام ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من اضطرابات ومشكلات عصفت وما زالت تعصف بالعديد من القيم داخل المجتمع المصري.

-أهمية دراسة العنصر البشري باعتباره محوراً وهدفاً للتنمية الشاملة .

- أهمية دور التعليم في تنمية الشخصية القومية المصرية ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة وضرورتها للوقوف على المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية في ضوء ما تواجهه من تحديات.

- **الأهمية التطبيقية :**

ما قد تتوصل إليه الدراسة من نتائج قد تفيد القائمين صانعي القرار والمسئولين عن التعليم العام بوزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومخططي السياسة التعليمية عن أهم المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية وآليات تحقيقها.

حدود الدراسة :

-تقتصر الدراسة على بعض التحديات التى تواجهها الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

-تغطى هذه الدراسة من الناحية الموضوعية المتطلبات التعليمية اللازم تحققها لبناء الشخصية المصرية.

-تقتصر الدراسة في جانبها الميداني على عينة من الخبراء في العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية في بعض الجامعات المصرية والمراكز البحثية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، والذي يهتم بدراسة الحقائق الراهنة حول ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث، وهو لا يكتفى بوصف الظاهرة موضع الدراسة بل تحليلها واقتراح الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها(٧)، ولذلك فالمنهج الوصفي يعد أنسب المناهج في دراسة الشخصية المصرية وفي تحليل التحديات التى تواجهها كما تعتمد الدراسة في جانبها الميداني على تطبيق استبيان على عينة من الخبراء في العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية ببعض الجامعات المصرية والمراكز البحثية حول المتطلبات التعليمية والآليات اللازمة لبناء الشخصية المصرية.

مصطلحات الدراسة:

يمكن تحديد مصطلحات الدراسة فيما يلي :

١ - الشخصية المصرية :

يشير محمود عوده إلى الشخصية المصرية بإنها: بنية سيكولوجية ذات خصائص وملامح وسمات معينة؛ وهذه البنية السيكولوجية هي محصلة لمجموعة من أنساق القيم والمعايير والاتجاهات تكونت وتطورت في سياق تاريخي يعج بتفاعل العديد من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذه البنية تستجيب لما يطرأ على المجتمع من تغيرات وتحولات في عناصرها المختلفة بدرجات مختلفة، والشخصية المصرية يستحيل تفسيرها في ذاتها أو في ضوء أي نظرة تحليلية عرقية أو عنصرية، أو في إطار العناصر الثابتة كالجغرافيا والمناخ فقط دون ربط أو رد إلى التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحية والمتفاعلة (٨) .

تعرف الشخصية المصرية في الدراسة الراهنة بإنها:

كل من يعيش داخل المنطقة الجغرافية المعروفة باسم مصر، وهي بنية سيكولوجية ذات خصائص وسمات معينة تعكس نسق القيم الاجتماعية والمعتقدات والعادات والتقاليد والمشاعر

المشتركة بين أعضاء المجتمع المصري ، والتى تتسم بالاستمرارية النسيبية التى تحافظ على هوية المجتمع المصري ، ولكنها في الوقت نفسه تخضع للتغير وفقا لتغير البناء الاجتماعى والسياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمع .

٢- بناء الشخصية :

بناء الشخصية: تأكيد وتنمية المعرفة والقيم والاتجاهات والسلوكيات الرفيعة، التى تتضح في أفعال وأقوال وسلوكيات الفرد،وتؤثر بإيجابية في حل المشكلات والأزمات بالمجتمع ، والقضاء على السلوكيات والأفعال والاتجاهات الهابطة لدى الأفراد والتى تعوق نمو وتقدم وازدهار المجتمع[٩].

ولا يقصد بالبناء هنا معناه الحرفي بمعنى التشييد أو إقامة الشئ أو إعادة اقامته بعد أن تهدم، ولكن يقصد به تكوين الإنسان وتنشئته داخل المجتمع بشكل إيجابي ومن خلال المؤسسات التربوية المختلفة وتأهيله للحياة الناجحة في المجتمع.

٣- المتطلبات التعليمية :

المتطلبات جمع متطلب ومادة (طلب) في اللغة العربية تدل على محاولة إيجاد الشئ وأخذه، وتطلبه: حاول إيجاده وأخذه، والتطلب : الطلب مرة بعد أخرى، وتطلب الأمر: احتاج إلى، والمطلب: المقصد والمبحث وموضع الطلب [١٠].

ويعرفها أحمد أبو الفتوح شبل بإنها: بعض الموجهات والمداخل التي يسترشد بها مخططو التربية لمرحلة التعليم قبل الجامعى في صياغة الأهداف التربوية، والمقررات الدراسية، والأنشطة المدرسية، وطرق التدريس ، وأساليب التقويم فضلاً عن المناخ المدرسي بحيث تكسب التلميذ مبررات وشروط الانفتاح الحضاري[١١].

والمقصود بالمتطلبات التعليمية في الدراسة الراهنة المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الواجب تكوين وتشكيل الشخصية المصرية على أساسها من خلال المؤسسات التعليمية التى تعمل على تعديل سلوك تلك الشخصية بمايمكنها ومواجهة التحديات المعاصرة.

٤- التحديات :

تحديات جمع تحد وهو كل تغير كمي أو نوعي يفرض متطلبات معينة لابد من توفيرها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها. ويقصد بها تلك الأمور المعضلة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو علمية والتي تفرض متطلبات معينة لابد من توفيرها [١٢]

محاور الدراسة:

تسير الدراسة وفق المحاور التالية :

أولاً: الجانب النظري ويشتمل على :

المحور الأول : ملامح الاستمرارية والتغير في بنية الشخصية المصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

المحور الثاني : التحديات التى تواجه الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

ثانياً: الجانب الميداني ويشتمل على :

المحور الثالث: المتطلبات والآليات التربوية التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية المعاصرة من وجهة نظر الخبراء

أولاً: الجانب النظري:

المحور الأول : ملامح الاستمرارية والتغير في بنية الشخصية المصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير:

في نصف قرن من الزمان اتجه الرسم البياني للشخصية المصرية من امتلاك اسباب القوة في إيجابية إلى حالة من الضعف والوهن التي لا تتسق بدايتها مع نهايتها. فإذا كانت ثورة ١٩١٩م قد شكلت نقطة البداية في تبلور الوعي المصري الذي ارتقى بالاحتجاجات الاجتماعية في الثلاثينات والأربعينات،إلى احتجاج أو تغيير سياسي شامل تمثل في ثورة يوليو ١٩٥٢م استناداً إلى أن الشخصية المصرية امتلكت إمكانية تطوير الوعي الاجتماعي وانضاجه، ثم تحويله إلى فعل ثوري اتسعت دوائره بصورة متتابعة حتى شاركت الشخصية المصرية في دوائر متتابعة ومتداخلة أدت دورها في اطارها بنفس الفاعلية ونفس القدرة.

إلا أنه خلال العقود الأخيرة حدث ما يمكن أن يسمى بالتراجع الكبير إلى حد التقوقع .فقد فقدت مصر دوائرها جميعاً وفي أثر ذلك انكفأت على مشاكلها، وبدأت الضغوط الاجتماعية تؤدي فعلها في تفكيك تماسك البناء الاجتماعي وبناء الشخصية المصرية القومية، ووقعت شروخ في الجدار المصري بعضها اتخذ الطابع الديني، بينما قارب بعضها أن يقترب من القطيعة الجغرافية. بحيث بدأت النواة الصلبة لدوائر الطموح الثلاث(دائرة العروبة ،ودائرة الإسلام،ثم دائرة عدم الانحياز والاشتراكية) التى تبلورت في عقد الخمسينات في التفتت والتآكل منزوية إلى ركن معنوي بعيد، بعد أن كانت صاحبة الموقع الفريد والكلمة الحاسمة والحضارة البناءة التى انطلق منها فجر الضمير ليشع على العالم، بفعل متغيرات عالمية وإقليمية متنوعة فقد بسببها المجتمع قوته وتماسكه[١٣].

وكان من أوضح ملامح التحولات في نسق القيم الاجتماعية والثقافية في مصر خلال الحقب الأخيرة، نشر قيم تتلازم مع الواقع الاجتماعي الذي أوجدته الطبقة البرجوازية، وعملت على دعمه وتعزيزه من خلالها، حيث اهتمت بتعزيز قيم الفردية والإنانية والمنفعة الخاصة، واضعفت القيم الداعية للعطاء للمجتمع،ونشرت ثقافة مسيطرة تفرض نفسها وأساليبها السلوكية؛من خلال القمع التشريعي

والسياسي، واحتكار وسائل الإعلام الجماهيري وأجهزة الثقافة، الأمر الذي أثمر مظاهر عديدة للانهيار القيمي، فقد معها المجتمع قواعده المنظمة للسلوك وخبراته، وأتت العولمة بمنظومة قيم لم ينته المجتمع من استيعابها بعد لإنها بلا عمق تاريخي، أو جذور في نسق القيم التى عرفها المجتمع؛ وقد نشأ عن ذلك منظومات قيم متعارضة وغير متفاعلة؛ منظومة القيم الدينية في مقابل القيم الاستهلاكية، والقيم الليبرالية ولم تكن منظومة القيم المتعددة هذه منفصلة فقط عن بعضها، وإنما قدمت معان متناقضة مع بعضها، ولم تنصهر في سياق موحد، وإنما ترتب عليها حالة من انعدام المعايير، والاختلالات في انساق القيم ومنظوماتها [١٤].

وبفعل الظروف الجديدة والعلاقات الطبقية دائمة التغير، والمتغيرات المستمرة التي يتعرض لها المجتمع المصري على نحو شكل ضغوطاً مستمرة انعكست على بنية الشخصية المصرية والتى ظهرت جليه في ثقافة الهبش، والبلطجة والتحايل. وانتشرت هذه الثقافة من أعلى إلى أسفل مستويات المجتمع .حتى كادت تكون عنصراً من عناصر بنية الشخصية المصرية كما ظهرت ثقافة البلطجة والعنف بكل صوره في المجتمع وانتشرت ثقافة التحايل كظاهرة مركبة تنطوي على المقاومة والرفض، والتكيف من أجل تحقيق المزايا والمكاسب لتمثل بديلاً ثقافياً يستخدم عند الحاجة على نحو بدت معه الشخصية المصرية ممزقة بين أجزاء متباعدة، وهو تمزق يمكن تفسيره في ضوء النسق الاجتماعي الأكبر، وتشرذم انساق الطبقة، واختلالات منظومة القيم الاجتماعية والثقافية[١٥]. كما شهدت العقود الأخيرة خللاً في عقيدة الانتماء الوطنى والقومي، وتحول إلى ولاء محلى وعشائري ضيق، وظهر الانتماء إلى هويات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها.

ولعل ذلك نتيجة لكثير من الممارسات والسياسات في العشر سنوات الأخيرة، والتى تطورت إلى اعتداء مباشر على كرامة الشخصية المصرية وهويتها، من خلال استغلال السمة المحورية في الشخصية المصرية وهي التمركز حول الكبير، واتخاذها مبرراً لتنصيب بعض القادة المصريين أنفسهم أباء للشعب المصري، وبدلاً من أن يكون قائداً سياسياً يسأل ويحاسب عما يفعل ويقدم، أصبح أباً للشعب وهو كبير العائلة المصرية يأمر فيطاع ويقول فيسمع. والأمر الملفت هو أن العلاقة بين الرئيس والجمهور على مدى الزمن الأخير قد اتخذت شكل ثنائية ذات حدين: حدها الأول يمثله الرئيس القائد الزعيم أو كبير العائلة أو الراعي، وحدها الثاني الرعية أو الحشد أو الجمهور. كما استخدمت الأنظمة السياسية أدوات من بينها الرشوة الجماعية أو الفساد المعمم على مستوى المجتمع ككل، والتضليل الثقافي والإعلامي، والقمع الأمنى.وتحت وطأة استخدام هذه الأدوات تم تكريس

وضعية "الكتلة الصماء الكبيرة" المسماه بالأغلبية الصامتة والتى تشكل نحو ٨٠% من الكتلة السكانية للبالغين من أبناء المجتمع(١٦).

وفي أيام ثورة ٢٥ يناير بدا الاختيار ضرورياً بين الثورة، واستمرار الوضع القائم وتذبذب الحشد العام تذبذباً واضحاً، فقد استولت ذهنية الحشد على الجميع على مستوى الحشد العام وحشد المثقفين، فإذا كان عبد الناصر هو الأقوي صاروا خلفه، وان جاء السادات ومبارك بالقوة بعد وفاته، فالحشد العام والخاص معه أيضاً، والسؤال الذي يطرح نفسه كيف ان ذهنية الحشد على مستوى العامة والخاصة قد استولت إلى هذا الحد على الجميع.

ولعله يمكن القول ان هذه الذهنية تكونت تاريخياً في خضم عملية اجتماعية طويلة الآجل على مدى حقب الحكم الأيوبي والمماليكي ثم الحكم المماليكي المتخفي وراء الأتراك، أي منذ أوائل القرن الثالث عشر الميلادي تقريباً، ففترة حكم المماليك كان لها تأثيرها على الثقافة المصرية وكذلك البعد النفسي الذي أحدثته في الشخصية المصرية وكيف أثرت علي الشخصية المصرية وافقدتها فاعليتها في التقدم والتنمية، فمصر ظلت لفترة طويلة تصل لأكثر من الألف عام يحكمها ويدير شئونها العبيد الأبيض، وبلا انقطاع، حتى وأن استطاع المصريون تنحية هؤلاء عن الإدارة والحكم فإنهم ظلوا يديرون بما ورثوه من قيم ومهارات وأسلوب، ونجد هذا في أسلوب إدارة العمدة وشيخ البلد والمحافظ والوزير وضباط الشرطة ومديرو المصالح والإدارات(١٧). ويستمر تأثيرها حتى الآن في أوائل القرن الحادي والعشرين.اذ كان الحاكم هو الذي يتولى توجيه القطيع قسراً بالتحكم في لقمة العيش وفي الأمن، أي بالتحكم في غريزة العيش والخوف.فقد استغلت النظم الحاكمة نزعة الشخصية المصرية إلى الطاعة ضمن نظام أبوي يكون فيه القائد السياسي بمثابة "رب العائلة"، وكانت نزعة الانقياد الرعوي هذه واضحة في خضم أحداث الثورة الشبابية الشعبية، حين ظهر الرئيس الأسبق حسني مبارك مساء الأول من فبراير ليعلن عزمه عن عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، فقد ساد نوع من الشعور على مستوى الرأي العام بالتعاطف معه بوصفه "رب العائلة"(١٨).

هذا وان المزاج العام لسيكولوجية الجماعة على النحو السابق، تم تكريسه في المجتمع المصري من خلال أداتين: الإعلام والتثقيف الحكومي الذي يظل نافذة رئيسية للحصول على المعلومات ضمن شرائح واسعة من العامة.ونمط التنشئة الأسرية والتى تعيد إنتاج خط الانقياد الجمعي في إطار الأسرة فيشب أبناؤها وخاصة لدى بعض أقسام الطبقات الوسطى في جو من التسليم الطوعي لما يراه الوالدان من توجهات يظلا ينقلانها إلى الأبناء عبر أنماط السلوك والتوجهات القيمية إزاء ظاهرة السلطة(١٩).

هكذا نجحت أنظمة الحكم في مصر وخاصة في الثلاثين عاماً الأخيرة في تفتيت البنية الاجتماعية وتقزيم الطبقة الوسطى في المجتمع، فاختل توازن الإنسان المصري واضطربت هويته وضعف انتمائه، ليصبح المجتمع عرضة للأمراض وبيئة خصبة للارهاب والعنف الأسود، ويصبح هو نفسه بإرادة الله تعالى في ٢٥ يناير دافعاً للإنجاز الثوري . ويفرض الطرح السابق مناقشة ملامح الاستمرارية والتغير في بعض أبعاد وسمات الشخصية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

- ملامح الاستمرارية والتغير في بعض سمات الشخصية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير:

ان بزوغ الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير لم يكن ظهوراً جديداً بقدر ما كان كشفاً وجلاء لجوهر هذه الشخصية بكل ما لها وما عليها، فثورة ٢٥ يناير لم تكن ثورة على الأب بقدر ما كانت ثورة على البيت والأرض وشكل العلاقات والتواصل الإنساني بين البشر، بينهم وبين الزمان والمكان، ثورة على النموذج النمطى في البيئة المحيطة حيث استعاد الشعب ثقته بنفسه من خلال مواجهة عصابات سرقة ثروات الوطن ووظائفه وأراضيه من جانب رجال أعمال فاسيدين تحميهم مجموعات الحزب الوطنى المنحل[٢٠] .

ولم تعرف الشخصية المصرية تفاعلاً مع الأخر، مثلما حدث في الفترة الأخيرة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، سار المصريون يدافعون سوياً عن البيت والعرض، نشأت بينهم علاقات في طوابير الانتخابات أياً كانت نتائجها.صار الناس أعلى صوتاً وأكثر كرامة، تبادلوا اللقمة والفكرة، وانصهروا في بوتقة الثورة لتخرج لنا شخصية مصرية أكثر نضجاً ووعياً وجمالاً وإبداعاً، وسمح ميدان التحرير كرمز لميادين مصر كلها بعملية دمج خطيرة بين الأرض والناس[٢١].وهو ما يؤكد تألق وحدة الشخصية المصرية وتجاوز تناقضاتها عندما يواجه المجتمع المصري خطراً أو تحدياً أو وجود مشروع مجتمعي، يدرك الناس أنه يحقق مصالح الغالبية منهم، فالثورة كانت على النفس أولاً، على فكر الهزيمة.

كما حدث تغير لنظرة المصري لذاته ونظرة العالم له؛ بحيث أصبح المصري قادراً على إحداث تغير ملموس، قادراً على قول "لا" للظلم والقهر والفساد، فبدأ يشعر بالفخر والاعتزاز بذاته لأنه استطاع أن يقوم بثورة سلمية ابهرت العالم وأعادت إليه نظرة الاحترام والتقدير التى يستحقها، لقد أطاح بنظام ديكتاتوري حاكم دام لسنوات طويلة، بل وطالب بمحاكمة أعضائه محاكمة شرعية لاسترداد ما سلب من حقوق.فالنقلة في صورة الذات للشخصية بعد ثورة ٢٥ يناير واضحة إذا ما قورنت بالصورة السلبية التى كانت عليها قبل الثورة وجعلته في حالة دائمة من العجز واليأس والخنوع لدرجة جعلت أفراد الشعب يتنصلون من انتمائهم لهذه الأرض، وكانت أحلامهم تنحسر في كيفية الخروج من هذا

الوطن، وأصبح نجاحهم مرهوناً بالنزوح إلى وطن أخر يستطيعون فيه تحقيق ذواتهم دون قهر أو مذله، فكره المصرى أخاه وكره واقعه[٢٢].

ورغم أن المصريين متدينون ويدلل على هذا تاريخهم الممتد، إلا أن تدينهم أو وعيهم الديني تغير بتباين خصائص مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي، ومما يبدو متقاطعاً مع أنماط الشخصية المصرية بشأن هذا التدين في الحقبة المعاصرة: شكلانية التدين حيث الاهتمام بالمظهر الديني أكثر من السلوك، وتنامي بروز أنماط من الدعاة بعضهم رسمي والأخر غير رسمي ممن يسمون بالدعاة الجدد، المختلفين في الملبس ومفردات الخطاب وقضاياه عن الدعاة التقليديين، وبروز ظاهرة الدعاة الجدد تؤكد في جانب منها حاجة من هم في السلطة لتأسيس مشروعية على البعد الديني السياسي، أكثر من المدني السياسي. ان الداعية الجديد يركز في جوهر مضمون خطابه على المبادرة والحل الفرديين،وهو نمط من الفكر والقيم يلتقي مع اهتمامات ومصالح القطاع الخاص الذي كثيراً ما يعنيه المبادرة الفردية والنشاط الفردي، باعتباره أقرب لتحقيق مصالح المجتمع من النشاط الجماعي.وهو فكر مناهض لبعض خصائص الشخصية المصرية التى كانت جماعية الطابع في التعامل مع الفيضان وانحسار مياة النهر ومع المزاملة في الأعمال الزراعية ومع الجماعية في الأفراح والاتراح. ويتشابك مع هذا ويدلل عليه بروز التعصب وحدته لأنماط بعينها من التدين حتى بين أبناء الدين الواحد.لقد كان التدين المصري تاريخياً يقوم على التآخي والتسامح، وكانت لحظات التعصب والفرقة استثناء للقاعدة العامة.وكان التدين في أغلب طقوسه في الأعياد الدينية يدلل على الفرح عكس ما يسود من تحريم وجهامة[٢٣].ويمكن حصر العوامل والأسباب التى اسهمت في فرض هذا التباين في مظاهر التدين والتى يمكن طرحها في الاتي[٢٤]:

- تراجع دور المؤسسات الدينية وجمود الخطاب الديني وعدم تجديده هما من أهم أسباب هذا التناقض في شكل وسلوك المجتمع.
- تراجع دور المؤسسات الثقافية، حيث لا يوجد ترابط مشترك بين تلك المؤسسات مما يسهم في حدوث بلبلة وعدم ثقة لدى المواطن في تلك المؤسسات المعنية بتوعية المجتمع، الأمر الذي أدى إلى حدوث شرخ اجتماعي داخل المجتمع دفع المواطنين إلى التكيف النفسي مع القيم الجديدة، وفي الوقت الذي تموج فيه الحياة الثقافية بتيارات فكرية شتى تنازع عقل المواطن، ما بين الفكر الوسطي إلى الفكر المتشدد إلى الفكر الجامد، حيث افتقرت كثير من المناهج الثقافية تلك النظرة الوسطية في التربية الثقافية التى تجمع بين الحفاظ على ثوابت الإيمان والسلوك الديني مع التكيف مع تطورات العصر.

- ازدواجية الشخصية المصرية وشيوع حالة من الانفصام المجتمعي ناتجة من الاضطراب الفكرى المجتمعي الذي يؤدي إلى خداع الذات والأخرين تحت غطاء التبرير للنفس والسماح لها بالخطأ، هذه الظاهرة دفعت عالماً مثل "موريس هيندوس" أن يصف مصر بانها أرض المتناقضات، إلا أن الفجوة بين القول والفعل زادت هوتها في العقود الأخيرة بسبب عدد من التغيرات سواء كانت بيئية وسياسية واقتصادية أو اجتماعية، والتى بدأت منذ نكسة يونيو ١٩٦٧م فدخل الإنسان المصري في حالة من الازدواج.

وقد أسهم النظام التعليمي في هذه الازدواجية فالمفترض ان يعمل التعليم على تكوين عقليات لديها قاسم مشترك كبير في الثقافة والتعليم.أما الشكل الحالي فيقوم بتخريج أفراد مختلفي التفكير والمرجعية حيث يعاني التعليم العام نفسه من الازدواجية فهناك مدارس حكومية وخاصة وهذه الازدواجية أضعفت المجتمع، وخلفت مجتمعات لا مجتمعاً.

- الطبيعة الفهلوية للشخصية المصرية وتوظيفها للدين، اسهمت تلك الطبيعة في محاولات استغلال الدين من قبل العديد في الممارسات اليومية من خلال كتابات العبارات الدينية للدعاية دون مراعاة ذلك في تقديم الخدمة نفسها فظهر ما عرف بالتدين التجاري.
- صعود التيار الديني وظهوره بعد نكسة ١٩٦٧م ووصوله للسلطة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، حيث سعى هذا التيار الى استغلال مفتاح مهم في الشخصية المصرية وهو رغبتها في التدين.وسعى هذا التيار الى تسيس الدين وأسلمة السياسة .

أما عن مظاهر تجسد الحضور الديني في الشخصية المصرية في ثورة ٢٥ يناير وما اعقبها[٢٥]:

- الحضور التعبوي من خلال استخدام المساجد في العديد من محافظات مصر في حشد المتظاهرين وانطلاق التظاهرات، ومن ثم الانطلاق في التظاهرات أثناء الثورة.
- الحضور الرمزي الذي تجسد في استخدام الشعارات الدينية، وكان هناك استخداما للشعارات للتعبير عن الوحدة الوطنية ووحدة المجتمع المصري في اثناء فترة الاحتجاجات الشعبية وعدم التمييز فيما بينهم على أساس الدين، ومن أمثلة تلك الشعارات "يامحمد يابولس يالا نعمل زي تونس"[٢٦]. وفي هذا الصدد أوضح "جون ريبز" الناشط السياسي البريطاني أنه حينما وقف المسلمون للصلاة في ميدان التحرير كان المسيحيون المصريون يحمون ظهورهم، وفي المقابل عندما كان المسيحيون يقفون يوم الأحد لصلاة القداس، كان المسلمون المصريون يقومون بالدور نفسه.كما اعتمدت التظاهرات الحاشدة للمطالبة بالتغيير بشكل كبير على التوظيف الفعال لصلوات الجمعة التى حملت عناوين ورسائل رمزية كانت إلى حد كبير تحمل رسائل المتظاهرين ومطالبهم إلى الأنظمة السياسية مثل

جمعة الغضب،وجمعة الرحيل،وجمعة الكرامة،وجمعة التطهير،وجمعة المحاكمات..الخ ،كما كان للخطب الدينية دور فاعل من خلال حث المصلين على أهمية المشاركة السياسية ومنها أهمية الذهاب إلى صناديق الاقتراع والاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأيضاً الاستفتاء على مسودة مشروع الدستور الجديد.

- الحضور السياسي الذي برز من خلال ظهور الجماعات الدينية قوة فاعلة سياسية داخل المجال العام، ومنها على سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين ، والتيار السلفي.
- الحضور المؤسسي الذي تمثل في دور المؤسسة الدينية الرسمية، التى تمثلت في كل من الأزهر والكنيسة، حيث كان لهما مواقف ظاهرة وكامنة داخل المجال العام السياسي، وتمثلت في اصدار التصريحات والفتاوى وصوغ الوثائق والمبادرات، وكذلك مقابلة رجال الدين عدداً من التيارات السياسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

ويظن الكثير من المحللين أن السلبية واللامبالاة من السمات الأصيلة للشخصية المصرية، ولقد وصل الأمر إلى اعتبار البعض أن الثقافة العربية تعارض مبادئ الديمقراطية والحرية مما نتج عنه مواطنون غير معترفين بهذه القيم. ولكن هذا التحليل غير صحيح فلا تعتبر السلبية واللامبالاة قيم متأصلة في الشخصية المصرية،بل ان تلك القيم السلبية ما هي إلا نتيجة طبيعية لطول مدة الحكم الديكتاتوري وتغلغل ثقافة الفساد في كافة مناحى الحياة مع عدم كفاية الجهود المنظمة لمحاربة كافة صور الديكتاتورية المفسدة ونظراً لأن الديمقراطية ليست فقط نظام حكم، ولكن أيضاً عادات ثقافية ولذا فان العلاقة بين المواطنين ونظام الحكم تؤدي بالضرورة إلى تغيرات في أفعالهم اليومية ومن ثم ثقافتهم السياسية والعامة[٢٧].

ولقد شاعت في السنوات الأخيرة كتابات عدة كل مهمتها أن تقول أن الشخصية المصرية منسحقة مهزومة متكيفة متملقة، وان المصريين يفتقدون لثقافة الثورة والتمرد، واستسلام الشعب لحكامه منذ آلاف السنين دليلاً على شخصية لا أمل فيها، ويرى أحمد المسلماني انها كتابات محدودة القيمة، ذلك أنها تتحدث عن عالم لا نعرفه وكأن شعوب العالم كانت لا تفيق من الثورات، وكأن رموز الثورة في عواصم المعمورة قد ملأت كتب التاريخ إلا هذا الوطن[٢٨].ولكن ثار المصريون وأصبح ميدان التحرير فاعلاً أساسياً في بناء الدولة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وخرج الثوار من رحم المجتمع الافتراضي ليعيدوا بذلك بناء الشخصية المصرية على نحو جديد.فاتخذ شباب الثورة الفضاء الافتراضي ساحة للمجال العام يمارسون فيه انتقاداتهم ويعلنون معارضتهم للنظام وأساليبه في الحكم[٢٩].

وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد ارتبطت بميدان التحرير، فما احوجنا إلى استيعاب دلالة المكان، والعمل على الربط بين ثلاثية: المكان والزمان والهدف، ليصبح التحرير هدفاً تسعى مصر إلى تحقيقه بعد ٢٥ يناير في جميع ارجائها.لقد اجتمع الشباب وبعض القوى السياسية من مختلف المشارب والأطياف اليساري والليبرالي بجوار الإسلامي في مزيج فريد غاب عنه المساجلات المعتادة بين الفرق المتناحرة في السياسة المصرية، وما جمع بينهم هو شعار " الشعب يريد اسقاط النظام" صور جميلة بثت من ميدان التحرير توضع جميعاً تحت لافتة " رأس المال الاجتماعي" فقد قدمت الثورة نموذجاً في بناء رأس المال الاجتماعي بالمعنى التضامنى، المبنى على الثقة والاحترام المتبادل والقائم على التعاون والخبرات والمعرفة، والإفادة القصوى من الموارد البشرية.فقد سرت روح جديدة في المجتمع الكل يريد أن يفعل شيئاً إيجابياً، فنزل الشباب والشابات ينشرون الشعور بالجمال الذي ولد داخل المصريين[٣٠]. ويعكس الالتصاق بالمكان والانتساب إليه احياء جديد للوطنية في ثقافة المصريين، فقد أصبح ميدان التحرير صورة مصغرة للوطن يتسع مداها الرمزى إلى المساحة المحصورة داخل الحدود السياسية لمصر.ويصبح الوجود السكاني داخلها وجوداً متكتلاً يوحد بشكل مدهش بين الجميع، بصرف النظر عن الطبقة والدين والمستوى. إلا ان خبرة الشهور التى تلت الثورة جميعها هي خبرات انقسام وتبعثر لرأس المال الاجتماعي الذي تكون في قلب ميدان التحرير، بعد أن بات واضحاً ان هناك من يريد مصادرة الثورة لحسابه.

ومع درامية أحداث ووقائع الثورة، ولوعة لحظات الفقد والألم والجماهير تودع أوفى شهدائها الذين مهدوا الطريق نحو مصر الجديدة الناهضة، لم تنس الشخصية المصرية قدرتها على الضحك والسخرية، سلاحها التاريخي في مواجهة العصف والاضطهاد، فراحو يسخرون من عدوهم باطلاق النكات ورفع العبارات والشعارات التى ملأت الميادين المصرية[٣١].كانت النكتة المصرية ولا تزال من علامات التعبير الصحي نفسياً على الأقل عن هموم الشخصية المصرية واحباطاتها، وكانت تتركز في الغالب حول السياسي والديني مع بروز وتزايد نصيب كل منها وفق السياق المجتمعي المحيط.

كما ان ما تجمع من هتافات ترددت بين المتظاهرين يبوح بالعديد من الدلالات التى تعبر عن الشخصية المصرية، المصريون لم ينادوا في شعاراتهم بالخبز فقط، بل نادوا بالعدالة الاجتماعية والكرامة اللذين فقدهما المجتمع المصري، ففي العدالة والكرامة تأكيد لذات المواطن، وفيها تحقيق لذات الوطن.واستعانت الموجة التانية بنفس الهتاف " يسقط يسقط حكم مبارك" بعد تعديله ليصبح" يسقط يسقط حكم المرشد"، وانطلق ملايين المصريين في أيام الجمع وهم يرددون هتافات مثل " يسقط يسقط الاخوان – الجيش والشعب ايد واحدة" ، ولإحساس المصريين بخطورة الموقف توجهوا بهتافاتهم

إلى الجيش لانقاذ مصر من الانقسام الذي يهددها، جاء ذلك في صيغة الهتاف التالي" انزل ياسيسي..مرسي مش رئيسي"[٣٢]، هكذا لخص المصريون في صيغة عبقرية من خمس كلمات حل مشاكلهم مع حكم الإخوان.

كما نجحت ثورة ٢٥ يناير بفئاتها المتنوعة في توجيه معولها النبيل نحو نظام القيم الذي ساد في المجتمع المصري لزمن طويل، وكان الكثير من أفراد النخبة والفئات الشعبية قد ظنوا ان تلك الانساق من القيم السلبية والتدميرية قد سادت وتمكنت إلى الأبد، وظن البعض ان لا رادع لها بعد تسيدها في المجتمع المصري بأغلب مؤسساته، فقبل الثورة بسنوات تغلغل الفساد وتغول وأصبح نظاماً عاماً في المجتمع، وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية، وكان الفساد قد حمى نفسه بشبكات من الفاسدين المسلحين بالعنف والبلطجة وتزوير الأوراق والمستندات والغش والتحايل على القانون والسلطة، وارتفعت قيم الثروة وقيم الحصول عليها بأي طريقة، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول على المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارهما مهارة وقدرة على التصرف، وظهرت الفردية مكرسة قيم الانكفاء على الذات والانانمالية، وضعف الانتماء للأسرة أو الجماعة أو الوطن، وتراجعت قيم الجماعية والتضامن الاجتماعي وقيم الحوار، ودعمت الفردية قيم التسلق والفهلوة والضعف المهنى على حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق وتراجعت قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الخرافة والتقليد، ولم يعد الترقي والصعود المهنى والوظيفي نتيجة للتحصيل العلمى والكفاءة والخبرة، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والشراكة في الفساد وتصريف الأمور[٣٣].

وقد جاءت ثورة الشباب لتوجه ضربة قاسمة لهذا النظام القيمي فلم تكن ثورة ٢٥ يناير مجرد ثورة على النظام السياسي، بل كذلك ثورة على نظام القيم السائدة، ثورة على الفساد وقيمه وأدواته ورموزه وقدمت هذه الثورة قيماً مغايرة وسلوكاً اذهل العالم بما انطوى عليه هذا السلوك من قيم حضارية وقدرة على المبادرة والصعود والتصميم والتنظيم والحوار.فقد كان ميدان التحرير والميادين الكبرى في مصر مسرحاً عبقرياً للتغيير السياسي والثقافي، ظهر فيه الجوهر الحضاري للشعب المصري مارس فيه الشعب حريته،ناضل وقدم التضحيات من الجرحى والشهداء، ردد أغاني الثورة والحرية ، وأعاد اكتشاف معنى الوطن ، ومعنى العلم. وفي ظل هذا التوحد الانساني ذابت فروق كثيرة أريد لها أن تظهر لزمن سابق.

ولا يمكن القول بأن كل القيم التى تبعت الثورة قيم إيجابية ولكن هناك قيم سلبية ترتبت عليها منها التأثيرات السلبية للانفلات الأمنى المواكب للثورة.فقد حققت الثورة مكاسب متعددة ولكنها ارتبطت

بقدر من الفراغ الأمنى وتضاءل في ظل هذه الأحداث الدور الإيجابي لمصادر الضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع المصري.ولقد أثبتت الخبرة العملية في السنوات التى اعقبت ثورة ٢٥ يناير أن الشخصية المصرية فقدت تكاملها الداخلى، وساد التناقض بين الملامح الأساسية لمفرداتها التقليدية.ومن ثم لابد من رصد المشكلات والتحديات التى تواجه الشخصية المصرية من أجل إقامة التوازن الدقيق بين مختلف مفردات الشخصية القومية(٣٤). فتغيير الشخصية المصرية لابد أن يسبقه تغير اجتماعي، ولاشك أن التغيير المنتظر في سلوك المصريين مرهون بسيادة العدالة الاجتماعية، والحرية، وإعادة العزة والكرامة للمواطن وإحساسه بقيمة الوطن وبقيمته في وطنه.

المحور الثاني : التحديات التى تواجه الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

منذ ما بعد ٢٥ يناير والمجتمع المصري يمر بعملية تغيير هيكلي وبنيوي كبير يسبقه ويلحقه الكثير من التحولات بعضها قد يكون في الاتجاه الصحيح والآخر قد يكون في اتجاه الخطأ وربما الثالث في اتجاه التيه أو التوهان. وبعد مرور بعض الوقت على ٢٥ يناير بكل ما فيه من أحداث تتفاوت رؤى المحللين بشأنها، فهناك بعض التحديات تفرض نفسها على المجتمع، وهي تحديات مرحلة إعادة البناء مرحلة التغيير لتحقيق الأهداف التى اعلنت بدءً من ٢٥ يناير: حرية، كرامة، عدالة إنسانية، المتطلبة للإرادة والحسم نحو تكريس عدالة قوانين ومبادئ وقيم غائبة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسة(٣٥).

على مستوى الفرد تعاني الشخصية المصرية في ظل التغيرات المعاصرة مجموعة من الاختلالات طالت بعض أبعادها الأساسية وفرضت عليها تحديات يتحتم على التربية أن تدعم تلك الشخصية لمواجهتها، وتركز الدراسة على بعض التحديات التى تواجهها الشخصية المصرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية خاصة في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير على النحو التالي:

- تحدى التحول الديمقراطي:

تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعاً زمنياً لعدة مراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانياً، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ ثالثاً وأخيراً. والتحول الديمقراطي بمصطلحات علم السياسة هو التحول من نظام سلطوي إلى نظام ليبرالي، وذلك في ضوء التقسيم السائد للنظم السياسية عموماً إلى نظم شمولية ونظم سلطوية ونظم ليبرالية.والتحول الديمقراطي عملية بالغة الصعوبة والتعقيد؛ ذلك أنه ينطوي ليس فقط على اسقاط بعض الممارسات السياسية، واستحداث ممارسات أخرى تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية

إلى أبعد مدى وإنما ينطوي على تغيير اجتماعي وثقافي مخطط.وهذا التغيير لابد أن يهاجم القيم السياسية السلطوية التى عادة ما تحاول بكل ما تملكه الدولة من أجهزة أيديولوجية، تقديس الحاكم، وفي نفس الوقت تحصين النظام السياسي أياً كانت صيغته من النقد للمنطلقات التى يقوم علي أساسها بما يهدد شرعيته المفروضة [٣٦] .

وهدم القيم السلطوية لابد أن يترافق معه بناء أو إعادة بناء القيم الديمقراطية التى تركز على حقوق الأفراد باعتبارهم مواطنين وليسوا رعايا، والقيم الديمقرطية تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، وتؤكد الأدبيات السياسية أنه وإن لم تكن هناك نظرية مكتملة أو نموذج محدد للديمقراطية يمكن تطبيقه في كل مكان وفي أي مجتمع معاصر، إلا أن هناك مفردات أساسية ينطوي عليها المثال الديمقراطي، مما يمثل في الواقع قواسم مشتركة في كل النماذج الديمقراطية المعاصرة.أولها هو أهمية تداول السلطة وعدم احتكارها لزعيم أو حزب أو تيار محدد، وثانيها: هو ضرورة القيام بانتخابات دورية نزيهه سواء كانت رئاسية أم نيابية والقبول بنتائجها، وثالثها:ضمان حرية التنظيم، ورابعها: ضمان حرية الفكر والتغيير [٣٧].

وفي مصر قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، لتسقط نظاماً تسلطياً مستبداً ولتقيم نظاماً تطلق فيه الحريات وتصان الحقوق،وهي آمال وأحلام لن تتحقق دون تأسيس لحياة ديمقراطية سليمة،يتمتع فيها الشعب بحقه في تقرير مصيره بنفسه، وهو لب فكرة الحكم الديمقراطي.فالديمقراطية ما هي إلا نظام للحكم يقوم على إرادة الشعب لشئون مجتمعه وعلى كون شرعية السلطة الحاكمة نابعة من موافقة الشعب عليها وتفويضه إياها لتولى مسئوليات الحكم وأعبائه.

وعلى الرغم من بساطة الفكرة الديمقراطية إلا أن تنفيذها يظل مستعصياً على كثير من المجتمعات.ذلك لأن الحياة الديمقراطية تتعدى بكثير حدود إجراء انتخابات دورية أو إطلاق حرية الانخراط في العمل السياسي لتمتد إلى قائمة طويلة من المكونات الموضوعية والإجرائية.فمن الناحية الموضوعية فإن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً فحسب، وإنما هي أيضاً ثقافة مجتمع ونظام حياة.وهو ما يتطلب أن نغرس في وجدان الشخصية المصرية مجموعة من القيم والمبادئ التى لا غنى عنها حتى تقوم حياة ديمقراطية سليمة وفي مقدمة هذه المبادئ احترام التعددية الفكرية ونبذ التمييز وإعلاء قيم المساواة، بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التى لن يتمكن الشعب بدونها من المشاركة في الحياة السياسية.أما المكونات الإجرائية للديمقراطية فهي تمثل التروس التى تمكن ماكينة الديمقراطية من العمل بكفاءة.ويأتى شكل نظام الحكم وطبيعته في مقدمة المكونات الإجرائية لقيام الديمقراطية.ثم تأتي الأحزاب السياسية لتصبح الأداة التى يقوم عن طريقها الشعب

بتحويل آماله وتطلعاته إلى برامج وسياسات محددة، وبالتالي تصبح الأحزاب الآلية الرئيسية لدخول المواطنين إلى مضمار الحياة السياسية. ولكن لا تكفي هذه المقومات وحدها لإقامة ديمقراطية صحيحة وإنما يحتاج الأمر إلى مجتمع مدنى نشط ومبادر ليقوم بالضغط على النظام السياسي وللتعاون مع الدولة لسد كثير من حاجات المواطنين.هذا بجانب نظام تعليمي قوى، وإعلام حر يتسم بالحيادية السياسية، والذي يتحمل مسئولية الكلمة ويعي خطورتها وهو يؤدي رسالته(٣٨).

فالديمقراطية منظومة مجتمعية شاملة تتكون من مقومات عديدة يتطلب وجودها حتى تستقيم الحياةوليمارس الشعب حق تقرير مصيره بحرية كاملة .كما أنها لا تأتي في قوالب جامدة ولا هي نماذج جاهزة يمكن أن نستوردها من دول أخرى، الأمر الذي يتطلب أهمية نشر ثقافة الديمقراطية لتهيئة المناخ الفكري والبيئة الاجتماعية والبنية العقلية للأفراد كأسلوب عصري للحياة يمنح الأفراد المزيد من الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة وحق المساءلة والنقد، ومن ثم فإن عملية التحول الديمقراطي الصحيح لا يمكن أن تحدث بدون تعميق القيم والاتجاهات والمهارات التى تنظم وتوجه سلوك الأفراد في هذا الاتجاه(٣٩). حيث سيظل البناء الديمقراطي ضعيفاً إن لم تكن له دعائم ثقافية راسخة ومتأصلة في وجدان المجتمع.وهو ما يستلتزم أن تتحلى الشخصية المصرية بمجموعة من الصفات التى تمكنها من الانخراط في الحياة الديمقراطية بفاعلية وكفاءة ففي نهاية الأمر يظل الإنسان لا الدساتير ولا القوانين ولا الحكومات هو وقود الديمقراطية والضامن الحقيقي لبقائها واستمرارها. ومن هنا يجب علينا أن نعي أن تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير يتطلب أكثر بكثير من اسقاط دستور ١٩٧١م وكتابة دستور جديد ويستوجب التفكير فيما هو أبعد من إطلاق حرية إنشاء الأحزاب وإجراء انتخابات حرة ونزيهه وفتح الباب للمشاركة في الحياة السياسية. فرغم أهمية هذه الإجراءات سيبقى الشعب وحده هو الحارس الأمين للديمقراطية والحصن المنيع للحرية.ويظل المقصد الحقيقي من الديمقراطية منح الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وتمكينها من إدارة شئونها بحرية.

ويتمثل التحدى الآن في ضرورة إشاعة السمات والطبائع التى ترسخ لإقامة حياة ديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة عامة لدى أبناء الشعب المصري، وتربية الأجيال المقبلة على نبذ السلبية، وإعلاء قيم المبادرة والاقدام،وتشجيعهم على الاهتمام بالشأن العام وإبداء الرأي فيما يدور حولهم من تطورات سياسية بحرية واستقلالية من خلال التفكير بعين متسائلة وعقل انتقادي فيما يطرح على الساحة العامة من أفكار حول مشاكل الوطن وكيفية التصدي لها.وستسهم تنمية المهارات النقدية للنشء في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير والتى لم تسع إلى تحرير الأبدان فحسب بل تحرير العقول وتحصينها ضد الانسياق وراء ما يقال له وما تمليه السلطة أو جهة تدعى التحدث باسم الدين أو أطراف تزعن

الاستقلالية والنزاهة.بالإضافة إلى ما سبق فعلى الأجيال القادمة أن تدرك أنه لن تستقيم الحياة في مصر ولن تأسس الديمقراطية السليمة في غيبة احترام التعددية والاختلاف.فالديمقراطية تفترض أنه لا حكر لأحد على الحقيقة والحكمة، وأن الكل في المجتمع متساون في الحقوق والواجبات وأنه لا يجوز الحجر على الأفكار الأراء[٤٠].

والخلاصة، اننا بحاجة في مصر إلى أن تترك ثورة ٢٥ يناير أثرها وبصماتها على الشخصية المصرية، وليس فقط على نظام الحكم أو المسرح السياسي. فالمطلوب أن ندرك أن الديمقراطية التى قامت من أجلها الثورة وراح في سبيلها المئات من الشهداء لن تتحقق دون مراجعة بعض سمات وعادات المصريين، وتنمية مجموعة من السمات والطبائع التى لا غنى عنها في المجتمعات الديمقراطية.وهذه السمات ليست غائبة بالكامل عن الشعب المصري، وإنما هي موجودة ومحسوسة فلم يكن لثورة ٢٥ يناير أن تقوم دون روح المبادرة والإقدام والتجرد التى تحلى بها المتظاهرون خلال الأيام الثمانية عشرة التى انتهت باسقاط النظام ورحيل الرئيس، ولم يكن للثورة أن تنجح من دون روح الوحدة التى جمعت بين أطياف الشعب المختلفة.فيجب بناء جيل يحمل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ويعي حقيقة التحول الديمقراطي والتطور العلمي والتكنولوجي، ولذلك فإننا بحاجة ماسة وعاجلة إلى ثورة تربوية ديمقراطية في كافة المجالات المتعلقة بالعملية التربوية .

- تحدي الفقر:

تعتبر قضية الفقر واحدة من أهم التحديات التى يواجهها المجتمع في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، ويتضح ذلك من خلال أحد التقارير عن منظمة الأمم المتحدة والذي أفاد أن مصر تحتل المركز الـ (١١١) بين دول العالم الأكثر فقراً، وأن ٤ مليون من سكان مصر يعيشيون تحت خط الفقر ولا يجدون قوت يومهم[٤١]. فالفقر إحدى المشكلات الرئيسية في مصر، كما أنه يمثل أحد أهم معوقات التنمية، وطبقاً لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ٢٠١٣/٢٠١٢م فإن نسبة الفقراء في مصر في ذلك العام وصلت إلى٢٦,٣% من السكان مقابل ٢٥,٢% في عام ٢٠١١/٢٠١٠م، ٢١,٦% في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م، وترتفع نسبة السكان الذين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء إلى٢٦,٣% في إجمالي الجمهورية خلال العام ٢٠١٢/ ٢٠١٣م،مقابل ٢٥,٢% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠م وقد اقترن هذا بانخفاض في معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي[٤٢].وهو الأمر الذي يرجع في أحد أسبابه إلى السياسات الاقتصادية المتبعة التى لا تعمل على تحقيق العدالة، وارتفاع معدلات التضخم ورفع يد الدولة عن تمويل بعض المرافق والخدمات الأساسية المنصوص عليها في المواثيق المحلية والدولية،

وهو ما ينعكس أيضاً على فرصة الحصول على التعليم والتى تعتبر محدداً أساسياً لانخفاض جودة فرص العمل مدى الحياة.

- البطالة :

أن حجم ومعدل البطالة في مصر يشكلان مصدراً لأثار اجتماعية وسياسية شديدة السلبية، فضلاً عن أن البطالة هي هدر أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو قوة العمل وتتضاعف قيمة هذا الهدر، نظراً لأن الغالبية الساحقة من العاطلين في مصر أو نحو ٩٥% منهم من خريجي النظام التعليمي الثانوى والعالى، ونحو ٩٩% منهم من الشباب في الفئة العمرية من (١٥ إلى ٤٠ سنة)، مما يعنى أن هذه الفئة تضيع أفضل سنوات عمرها في حالة تعطل، بكل ما يقترن بها من العيش عالة على الأخرين، بما ينطوي على ذلك من مساس بالكرامة واذلال النفس.ووفقاً لنتائج استطلاع رأي مؤسسة غالوب العالمية في أبريل ٢٠١٢م، أشار نحو ٣٩% من المصريين إلى أن قضية البطالة وخلق فرص عمل على رأس القضايا التى يجب على الحكومة المصرية أن تعالجها في الفترة القادمة[٤٣]. ويعكس تحدى البطالة بصفة عامة وبطالة الخريجين بصفة خاصة قصور النظام الاقتصادي، وبالتالي قصور سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب قوة العمل من الخريجين سنوياً، ويعبر في الوقت ذاته عن خسارة الاستثمارات في التعليم لأن عوائده قوة عمل غير مؤهلة وغير قادرة على الإنتاج.

وتتعدد العوامل التى أدت إلى تفشي البطالة من أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم وجود سياسات فاعلة لاستخدام القوى البشرية في المجتمع وغياب التخطيط للقوى العاملة،وبطء معدلات النمو الاقتصاي مع اتجاه الدولة إلى الخصخصة، وعدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة وتخلف برامج التدريب وإهمال التعليم الفني، ووجود ثقافة العيب بين الشباب الأكثر تعليماً، فغالبية الشباب ترى أنهم درسوا ليعملوا في نفس المجال مع ارتفاع سقف تطلعاتهم في نوعية الوظيفة التى يرغبون فيها، وهي التطلعات التى لا يتيسر لهم تلبيتها، نظراً لعدم توافر الوظائف بمرتب مناسب مع مؤهلاتهم، وسوء التخطيط من جانب الدولة حيث أن أعداد المقبولين في فرع من فروع العلم ومختلف التخصصات لا يقابلها تخطيط جيد لتوفير فرص العمل المطروحة[٤٤].

- افتقاد ثقافة المواطنة :

يقصد بثقافة المواطنة تنمية قيم المواطنة بالتربية الرامية إلى تعزيز شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه، وقيمه، ونظامه وبيئته، وثقافته ليرتقى هذا الشعور إلى حد يتشبع فيه الفرد بثقافة الانتماء

ويتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، ويتطلب غرس وإدراج ثقافة وقيم المواطنة في المنظومة التعليمية أفقا زمنياً طويل الأمد حتى تؤتى أكلها وتنضج ثمارها، وهي في جميع الحالات في حاجة إلى التكامل والتواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع الأخرى.كما أن أهداف تربية المواطنة وتنمية ثقافة المواطنة لا تتحقق بمجرد تستطيرها وإدراجها في الوثائق الرسمية والدستور، بل إن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وسلوكية وتضمينها في المناهج والكتب الدراسية، وتهيئة المجتمع لإدراك تلك الأهداف الرامية إلى تعزيز شعور الفرد بالانتماء[٤٥].وتقوم ثقافة المواطنة على ركائز أساسية منها القيم، والاكتساب، والممارسة حيث أن مضمون المواطنة يقوم على القيم والمبادئ والأساسيات الأخلاقية والإيجابية، وبذلك تشكل المواطنة نسقاً من القيم تتفاعل فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى تتفاعل مع خارجها من القيم الأخرى.

وتمثل إشكالية المواطنة الدعامة الأساسية لعقد اجتماعي بين الدولة والمواطنين يلتزم خلاله كل من الطرفين بمسئوليات وواجبات وحقوق لكل منهما نحو الأخر. وفي ظل التحولات الاجتماعية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ، ثم ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣م، والدستور الجديد في عام ٢٠١٤م، بات من الضروري أن نعظم المفاهيم الثورية وأن نبحث في كيفية تنميتها وغرسها في نفوس المواطنين ويأتي على رأس تلك المفهومات مفهوم المواطنة وتأصيله في نمط الشخصية المصرية في مراحل التنشئة الاجتماعية والسياسية، حيث يؤكد علماء الاجتماع وعلم النفس أن قيم المواطنة والوطنية والشعور بالانتماء والولاء للوطن تعتبر من أهم القيم الاجتماعية التى يجب إكسابها للإنسان من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية[٤٦].حيث ترتبط أزمة المواطنة في مصر بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التى تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التى تعيق بناء وتنمية ثقافة المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس.

وتفرض أزمة المواطنة تلك تحدياً ضخماً على التربية لدعم الشخصية المصرية في مرحلة ما بعد الثورة، إذ يتحتم على السياسات التعليمية ترجمة قيمة المواطنة إلى واقع ملموس من خلال آليات صنع واتخاذ القرر التعليمي، وتوسيع قاعدة الحوارات المجتمعية حول التعليم والاعتراف بأحقية النقابات المهنية الرسمية والمستقلة في مناقشة قضاياه ورسم مساراته، كما ينبغي تنقية الممارسات المدرسية والمناهج الدراسية من الخطاب المتطرف، وإرساء خطاب معتدل يقبل الآخر دون اقصاء. وهذا يوضح أننا بحاجة إلى تنمية الشخصية المشتملة على قيم واحتياجات الجيل الجديد، القادر على استيعاب القيم القومية والإنسانية، والتكيف مع المتغيرات الحضارية، والقادرة على التخطيط وتقريب

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.فمصر الجديدة التي حلم بها الشعب المصري تحتاج إلى تحديث مؤسساتها لتقوم بمهامها في تحقيق التماسك الوطني لكل المصريين وإعلاء المصلحة العليا للوطن على المصالح الشخصية، والوعي بما يحاك ضد الوطن من مؤامرات أعدائه في الداخل والخارج لتدميره. وانطلاقاً مما سبق، أصبح مسار تطوير مؤسسات الدولة ضرورة لتحقيق أهداف الثورة وبناء الدولة المدنية. ومن أهم تلك المؤسسات التي تحتاج إلى إعادة هيكلة وبناء جديد هي المؤسسة التربوية، في ضوء متطلبات المواطنين وأهدافهم واحتياجاتهم.

- أزمة الهوية والانتماء :

يشكل الانتماء جذر الهوية الاجتماعية، فالانتماء هو إجابة عن سؤال الهوية في صيغة من نحن؟ والانتماء أيضاً يشكل مجموعة الروابط التى تشد الفرد إلى جماعة أو عقيدة أو فلسفة معينة، وقد يأخذ صورة شبكة من المشاعر ومنظومة من الأحاسيس التى تربط بين الفرد والمجتمع، وهذا بدوره يؤسس أيضاً لمجموعة من العلاقات الموضوعية التى تتجاوز حدود المشاعر إلى منظومة الفعاليات والنشاطات التى يتبادلها الفرد مع موضوع انتمائه[٤٧].والهوية كمايعرفها المفكر الفرنسي "أليكس ميكشيللي":هي منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والاجتماعية، وهي مركب من المعايير الذي يسمح بتعريف موضوع أو شعور داخلي ما.وينطوي الشعور بالهوية على مجموعة من المشاعر المختلفة كالشعور بالوحدة،والتكامل،والانتماء،والقيمة،والاستقلال، والشعور بالثقة المبنى على أساس من إرادة الوجود[٤٨].وبذلك يشكل الانتماء عنصراً من عناصر الهوية.

وبالرغم من انتشار مفهوم الهوية وكثرة تداوله.إلا انه يوصف بالمفهوم الغامض المتعدد الأوجه، فقد قدمت تعاريف عديدة ومختلفة للهوية، ولكنها التقت في فكرة مركزية وهي احساس الفرد أو الجماعة بالذات فهي نتيجة وعي الذات.فهوية مجموعة بشرية أو شعب كامل تتمثل في ذلك الانتماء الجماعي لوحدة الأفراد وفئات المجتمع ككل، كما تمثل وعي الفرد بانتمائه إلى جماعة تاريخية توفر له إطاراً لاشباع الأمن النفسي وإطاراً مرجعياً لصياغة منظومة قيمية ثقافية تشمل إدراكه للعالم وتفاعلاته معه وتقييماته له نزوعاً للسعي نحو انجاز أهداف جمعية مشتركة دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة، فالهوية الجماعية هي نتاج للتجارب المشتركة وأنماط الحياة المشتركة لأفراد تلك الجماعة التاريخية[٤٩].

وبهذا المعنى ينبغي التأكيد على أمرين في معنى الهوية: الأمر الأول أن" الهوية ليست شيئاً ثابتاً يبقي بلا تغير" فهوية أمة ما هي نسبية تاريخية متطورة لا ثابتة أو جامدة، بل هي خلاصة تاريخ خاص من التجارب الثقافية والحضارية لأمة من الأمم . فالهوية لا يمكن اختزالها في لحظة تاريخية

معينة من الماضي، وإنما هي نتاج اللحظات التاريخية التي تركت بصمتها فينا، وشكلت وعينا ووجداننا وأسلوب حياتنا.علي هذا، يمكن القول إن هويتنا كمصريين لا يمكن اختزالها في لحظة معينة من التاريخ وإنما هي نتاج لحظات تاريخية تنتمي إلي الحضارة الفرعونية والقبطية والإسلامية. والأمر الآخر هو أن" الهوية تكمن في الاختلاف"، وهذا الاختلاف هو الذي يصنع الخصوصية التي يمتاز بها شعب ما، وهي خصوصية لا يصنعها الدين وحده، بل إن الدين نفسه يكون نتاجاً لهذه الخصوصية، يتلون بلونها، ويتسم بطابعها وأسلوبها(٥٠).

ولذلك فمن الضروري التأكيد على أن الحديث عن الهوية المصرية لا ينحصر في مسألة الدين، فالهوية لا تقتصر على الجانب الديني بل هناك التاريخ واللغة والثقافة والفكر والقيم الحاكمة التى ارتضى المجتمع أن تحكم سلوكه وتوجه مساراته.فالقيم هنا هي موجهات السلوك وضوابطه، وحامية البناء الاجتماعي ومفعلته.كما يجب التأكيد على عدة مستويات عند الحديث عن الهوية:هوية الدولة، وهوية المجتمع، وهوية النظام السياسيفالقول بأن الديمقراطية والليبرالية والعدالة والمدنية والنهضة هى التى يجب أن تشكل ملامح هوية مصر الآن وجهة نظر تتعلق بهوية النظام السياسي، كما أن المكونات الخمس تحتاج إلى من يملأ مضامينها، والذي يجب أن يحددها هو التيار الرئيسي بما يحمله من تاريخ وثقافة وفكر، وهذا التيار يتمثل في الجماهير ونخبتها المعبرة عن هذه الجماهير.فمن يصنع هوية النظام السياسي هو المجتمع والدولة وعكس هذه المعادلة معناه معاداة الهوية الأصلية للملايين وهو ما مثل أحد أسباب الثورة المصرية حيث سعى النظام السابق حثيثاً لطمس هوية الشعب فلم يكن معبراً عنها في توجهاته وسياساته الخارجية ولا الداخلية(٥١).

وعندما قامت ثورة ٢٥ يناير كانت إحدى تجلياتها مشهد الاندماج الوطنى المتجاوز لكل الاثينات وخاصة الدينية، فقد أكدت ذورة الثورة المصرية عن النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر بكل تنوعاتها ومشاربها؛ فالغالبية العظمى التى شاركت في الثورة تعبر عن مجتمع مصري متدين بمسلميه ومسيحية يستوعب كافة الأطياف السياسية،عروبي واتضحت العروبة في استلهام الثورة التونسية ودعم الثورة الليبية معنوياً وماديا،وقد عزز هذا المشهد التلقائي والعفوي في عودة الطبيعة المصرية الوسطية والقابلة للتعددية إلى طبيعتها.إلا أن هذه الحالة المثيرة للإعجاب لم تدم، فالزخم الثوري في ميدان التحرير لم ينتقل بعد إلى المجتمع، بل وانتهي بمرحلة ممتدة ومؤلمة كادت تسلم الوطن للتفتيت، فجاء تطور الأحداث محملاً بتهديد هذا الاندماج والعودة من جديد إلى المصادمة والصراع، وباتت التعددية الدينية والمذهبية بؤرة توتر مرشحة للانفجار(٥٢).

كما نجد الصراع دائماً بين أصحاب دعاوى الأصالة والمحافظة والاتجاهات التقليدية من جهة وبين أصحاب دعاوى الحداثة والمعاصرة والانفتاح على الآخر والرغبة في التغيير من جهة أخرى. وهذا الصراع ليس وليد تلك المرحلة، بل يعود إلى الزمن الماضي الذي أفرز أكثر من خطاب كان له أثر في تكوين الذهنية العربية والمصرية.ويمكن القول إن أحد هذه الخطابات هو الخطاب الديني المتطرف الذي كان سبباً ومصدراً للتوترات الموجودة على الساحة المصرية، والتي تظهر في صورة حركات تتسم بالعنف والتطرف والإرهاب، نظراً إلى أنه خطاب لايؤمن بالتعددية والتسامح وقبول الآخر(٥٣).

وهكذا فأن المشهد الثقافي المعاصر يتسم بوجود قوتين تدفعان في اتجاهين متناقضين وتعملان في نفس الوقت: قوة العولمة التى تدفع في اتجاه انفتاح الثقافات على بعضها، والقوة الثانية هي العنصرية والتطرف اليميني التى تدفع في اتجاه التشتت بالهوية والخصوصية الثقافية ومقاومة الأخر الذي ترى فيه تهديداً لها.

وهو ما يمثل تحدياً للثورة المصرية لما لها من بعد اجتماعي تحول إلى صراع سياسي، وهكذا فإن سؤال الهوية بعد الثورة المصرية أمامه طريقان يمكن من خلالهما تلمس عناصر الإجابة، الأول منهما أن يكون مشروع الهوية منفتحاً على المستقبل والحضارة الحديثة والعلم وتطبيقاته ومن ثم يصبح مشروعاً متجدداً قادراً على التأقلم والتكيف والتطور مع العالم الحديث ومنجزاته، أما الطريق الثانى فهو طريق الهوية المغلقة على ذاتها والتي تقاوم التبدل المحيط بها، وتتجاهله بدعوى الحفاظ على مكونات الهوية الذاتية المتسامية فوق التاريخ والمتعالية على الزمان، وهذا الطريق محفوف بالمخاطر ويتناقض مع تاريخ مصر الذى تميز بالانفتاح والجدل والاقتباس والحوار والتعايش المشترك مع العالم والحضارات الأخرى.وتفرض أزمة الهوية تلك تحدياً وجودياً ومعرفياً حقيقياً على التربية في سبيل دعم الشخصية المصرية ولعل على القائمين على الشأن التربوي تعميق الوعي بوجود أزمة الهوية وبتعدد أبعادها، وتصحيح المعرفة المتعلقة بها تاريخياً واجتماعياً ونفسياً .

- تحدي القيم :

بناء على الملامح الثقافية الجديدة للمجتمع المصري بعد ٢٥ يناير والتى من أبرزها: سقوط دور المثقف التقليدي وصعود دور الناشط السياسي، والانتقال من الجماهير التقليدية إلى الحشود الجماهيرية الهائلة، وفي ضوء تلك الملامح ظهرت أنساق جديدة من القيم أصبحت هي الموجهه لسلوك النخبة والجماهير، فأمام سقوط المثقف التقليدي الذي عادة ما كان ينتمي إلى تيارات ايديولوجية كالماركسية والاشتراكية والليبرالية أصبحنا أمام أجيال متصارعة من الناشطين السياسين ليست لدى أي منهم هوية محددة.ان السيولة الفكرية في عصر العولمة تحتاج من السياسين والمثقفين

والناشطين السياسين انطلاقاً من عقل نقدي لصياغة أنساق فكرية مفتوحة تحاول التوفيق بين الاستقلال الوطنى والتعامل مع النظام العالمي ومع الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وبين واجبات المواطن وحقوقه(٥٤).

ويشخص "على ليلة" جوهر أزمة القيم في المجتمع إلى تفتت البنية الثقافية، العاجزة عن مسايرة روح العصر، والمتصارعة مع بعضها البعض، وبالتالي فهى غير قادرة على تطوير مشروع اجتماعي شامل يسعى إلى تنمية المجتمع وتحديثه، وذلك يرجع في الأساس إلى تشرذم بناء النخبة باعتبار أن أعضائها ينتمون إلى المناطق الرخوة في الطبقة المتوسطة، ومن ثم فهي نخبة تفتقد الصلابة القيمية والايديولوجية، وشكلت ساحة لانتشار القيم الانتهازية(٥٥).

ان إعادة بناء الشخصية المصرية لتتمحور حول منظومة من القيم هي التحدي الأول للنظام الجديد الذي نريده في مصر بعد الثورة. والذي يتطلب إعادة بناء منظومة القيم الاجتماعية والثقافية بروح الثورة، انطلاقاً من شعارها الكبير(حرية،عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية) من خلال ادماج تلك القيم في منظومة التفكير والسلوك الفردي والجماعي، والعمل على تحرير الجمهور من أية رواسب متبقية للذهنية التقليدية القائمة على ثنائية القيادة/ الرعية، ومن ثم علاقة الطاعة والانقياد من جانب "الحشد" إزاء رأس منظومة القيادة الاجتماعية أو السياسية، وضرورة التخلص الجمعى من رواسب "التكيف الطوعي" ضمن منظومة الفساد المعمم التى راعاها النظام السابق على ثورة ٢٥ يناير، ويجب أن يحل محله نظام جديد للعلاقات قائم على العدل والانصاف بين كافة الأفراد والجماعات الاجتماعية(٥٦).وهو الأمر الذي يتطلب معه ضرورة احياء القيم الثقافية الضابطة لحركة المجتمع والمحفزة للتقدم والتنمية، وإعادة الاعتبار لثقافة الانضباط واحترام الوقت والعمل والجدية والادخار والتضحية والايثار والمشاركة في اتجاه العقلانية والتسامح وترشيد السلوك الاجتماعي والانفتاح على الاخر.

ولأن القيم في المجتمع المصري منبعها الدين والتاريخ والأرض، ومن ثم فعلي النظم التربوية البحث في هذه المنابع عن القيم الأصيلة في جذور المجتمع والنماذج المضيئة، وهنا تأتي مسئولية النظام التعليمي بسبب دوره الخطير في تشكيل الوعي، فأسلوب التعليم التلقيني السائد ونظام التعليم ومحتواه الذي يعمل على تكوين "العقل المسالم" أكثر من اهتمامه بتكوين العقل الابتكاري والناقد، وهو ما يعمل على تعميق وبلورة قيمة " الطاعة" في الشخصية العربية المتعلمة(٥٧).ويرى السيد ياسين أنه لا يمكن الفصل بين انتشار ظاهرة الارهاب في العالم العربي والإسلامي وأزمة العقل العربي، حيث يرى أن العقل التقليدي الذي يتسم برؤية مغلفة للعالم هو الذي يمهد الطريق لنشأة العقل

الارهابي[٥٨].وبالتالي فأن تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي لا يرتبط فقط بالمواجهة الأمنية للفكر المتطرف والارهاب، والتى لن تنجح إلا إذا صاحبتها مواجهة ثقافية فعالة تمارس النقد الموضوعي للأفكار الدينية المتطرفة، وتنتج خطاباً يتسم بالوسطية والتوازن، وتساهم في إنتاجه وزارات التعليم والثقافة والإعلام وتشرف عليه نخبة من المثقفين ذوي الخبرة في مجال صياغة رؤى للعالم تتسم بالتوازن والتسامح والانفتاح على العالم المعاصر، في ضوء احترام أنبل ما في التراث العربي من قيم أخلاقية وممارسات سلوكية إيجابية.فالفهم المنقوص للدين هو حصاد تربية دينية قاصرة، زرعت في ضمائر الناس وعقولهم جذور الفهم الأخروي أو الانسحابي للدين، فجاءت الثمار من جنس الزرع، فكان الجدار الفاصل بين الدين والدنيا بوضوح في بنائنا العقلي، وفي لغة الخطاب الديني بوجه عام[٥٩].ومن هنا يجب التركيز على مفهوم جديد للتدين يركز على ممارسة معاملات وسلوكيات، وليس مجرد طقوس ومظاهر، الأمر الذي يتطلب تغيير الخطاب الديني بحيث يركز على القضايا المجتمعية من آداب وسلوكيات ومعاملات.

وتأسيساً على ما سبق نصل إلى أن المجتمع المصري يعانى أزمة حقيقية ينبغي أن توجه إليها الأنظار، حيث تعيش الشخصية المصرية في دوامة من الاختلالات القيمية اختلط فيها الإيجابي بالسلبي، ولذلك فأن بناء الشخصية المصرية يستلزم بالإضافة إلى التصدي لأبعاد الأزمة، توفير المتطلبات التعليمية التى تمكنها إذ تم تشكيلها على أساس منها من التصدي لمختلف التحديات، ومن ثم يقع على التربية عبء بنائها وتكوينها بالصفات المرغوبة.

وقد أكد العديد من التربويين على أن التعليم بوضعه الحالى غير قادر على استيعاب معطيات ثورة الخامس والعشرين من يناير والتى باتت تفرض العديد من التغيرات منها: التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، نشر ثقافة العلم ومقاومة ثقافة الخرافة والجمود والتخلف والعمل على نشر ثقافة المشاركة والعمل الجماعي، ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية منهجاً وطرائق وتعاملاً بين الجميع داخل هذه المؤسسات[٦٠].

وبشكل عام يمكن القول بأن النسق التعليمي الراهن في مصر هو نسق عناصره غير مترابطة ويسود بينها أحياناً تنافر إذ يوجد عدم اتساق بين أهم عنصرين وهما فلسفة التعليم والسياسة التعليمية حيث تتعارض النظرية مع التطبيق، وبدلاً من أن تنبثق السياسة التعليمية من فلسفة التعليم التى يتبناها المجتمع، تنبثق من الفلسفة الخاصة لواضعي هذه السياسة مما يؤدي إلى الاضطراب والفوضى والتغير المستمر للسياسة التعليمية كذلك يسود التناقض بين عناصر العملية التعليمية،حيث تتناقض أساليب وطرق التدريس والمناهج والمقررات الدراسية مع أهداف العملية التعليمية إلى أخر

ذلك من تناقضات قائمة بين عناصر ومكونات النسق التعليمي[٦١].مما يؤكد وجود العديد من التحديات التعليمية منها:

- تدهور نوعية التعليم ومحتوى المناهج:

تؤكد نتائج العديد من الدراسات التحليلية والنقدية للمناهج الدراسية أن ما يقدم من خطاب تعليمي غيرمطور ولا يتضمن إلا قدراً قليلاً من المفاهيم المرتبطة باحترام العمل وحقوق الإنسان، وقبول الأخر والتسامح واحترام الاختلاف والتنوع، ولاينمي لدى الطلاب مهارات للمشاركة المجتمعية،ولا يتضمن مفاهيم وقيم ترتبط بالمواطنة، كما لا توجد مناهج تخص حقوق الإنسان أو التربية المدنية، وإنما كل ما يقدم للطلاب منهج التربية الوطنية الذي يهدف إلى تهجين الطلاب وتزييف وعيهم السياسي[٦٢]وقد انعكس ذلك على الطلاب الذين شعروا بالعجز والاغتراب لأنهم لا يملكون القدرات ولمهارات التى تمكنهم من التأثير على صانع القرار أو المشاركة في واقع التعليم مما أكسبهم سمات الطاعة ورفض الاختلاف وضيق الأفق، ويصعب من خلالها أن تنمى مهارات عليا مثل التفكير الناقد والابداعي. كما أن هناك تماد في سياسة الاستبعاد والتهميش والتمييز والتى لا تزال تمارس بشكل واضح وصريح في التعليم، وينذر ذلك بأزمة حقيقية تنعكس على قضية المواطنة ومظاهرها متعددة منها: التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية الذي يتضح في تقسيم التعليم إلى حكومي وتعليم حكومي متميز(التجريبيات) وتعليم خاص وتعليم أجنبي وتعليم دولي، وكل هذا التمييز يهدد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية.ولعل التفاوت الواسع بين نوعية الخدمة التعليمية التى تقدم للفئات الاجتماعية التى تتمتع بالثراء وبين التى تقدم للفقراء أصبحت تتضح من نوعية الخريج وإمكاناته وقدراته.وهناك تمييز أخر في التعليم يهدد قضية المواطنة وهو التمييز على أساس الدين. ويتضح في محتوى المناهج التعليمية ومثال ذلك إسقاط الحقبة القبطية من التاريخ، وعند التطوير تضاف فقرة أو فقرتان فقط وذلك لا يتناسب مع طبيعة تلك الحقبة وأهميتها، وفي ذات الوقت تعزيز المناهج لاسيما اللغة العربية وحديثاً التربية الوطنية في المرحلة الثانوية بكثير من الآيات والنصوص القرآنية والإشارة البسيطة إلى نصوص مسيحية، وأيضاً يتضح التمييز والتأثير على المواطنة في حصص التربية الدينية وانقسام الفصل وخروج المسيحين عادة من الفصل[٦٣].

وقد جاءت المناهج التعليمية والتى تم إعدادها بعد ثورة ٢٥ يناير لتوضخ خطورة ما تناولته من علاقة التعليم بقضية المواطنة؛ حيث اتضح من قراءة تحليلية لبعض تلك المناهج أنها لم تحرص على مراعاة بعض الفئات التى كانت مهمشة والتى عانت ولا تزال تعاني التمييز، فمن المؤسف أن هذه المناهج التى تتحدث عن مصر والمصريين تزيد من تهميش بعض فئات المجتمع مثل المرأة

والأقباط[٦٤]وكأثر من آثار ثورة يناير ظهرت آيات الانجيل والإشارات الواضحة للتراث المسيحى فى المقررات الدراسية التى تتناول الشخصية المصرية ومكوناتها، وهو توجه محمود على كل حال يعيد الاعتبار إلى مختلف مكوناتنا التاريخية ويعيد الاعتبار إلى التراث القبطى فى مصر ويحاول إنقاذ التعليم من براثن التطرف الدينى، على الرغم من أن هناك جدلاً حاداً حول أهمية وأثر الاستشهادات الدينية إسلامية كانت أو مسيحية فى الموضوعات الإنسانية والعلمية وهو الاتجاه الذى يرى حصر الاستشهادات الدينية فى مقررات التربية الدينية دون غيرها[٦٥]. كما تكرس المناهج التعليمية الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الطلاب على نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية [٦٦].

وفي العلاقة بين أزمة التعليم المصري واضطراب الشخصية المصرية يشير "حمدى الفرماوي" إلى ثلاثة أبعاد مهمة سار فيها التعليم المصري إلى الهاوية وأدت إلى اضطراب الشخصية المصرية وهي:إعاقة تعليم اللغة العربية، تهميش دراسة الدين، تزييف المعلومات التاريخية وصعوبة المحتوى. وهذه الأبعاد الثلاثة في تفاعلها كفيلة بأن تفقد الأجيال في أي أمة ذاتها الشخصية والقومية والوطنية[٦٧] وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى أن محتوى المناهج الدراسية ولاسيما اللغة العربية لا تتضمن معلومات تخص الديانات الأخرى،مما يؤدى على عدم التعرف على الأخر وعدم الشعور بشركاء الوطن، والنتيجة هي تنمية التعصب والاغتراب ورفض الأخر. يدعمها، التاريخ يصنعه الذكر لا الأنثى، تاريخ انتقائي لا تكاملي[٦٨].

- التردي في أحوال المعلمين وتدني مكانتهم الاجتماعية:

يعاني المعلم المصري من عدة مشكلات تؤثر على مكانته الاجتماعية اهمها:ضعف الرواتب، وشعور المعلمين بضعف الفعالية والتأثير لأسباب عديدة منها ظروف الفصل من حيث تكدس عدد الطلاب وقلة الامكانات المتاحة وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التجديد، وتزيد الحالة النفسية والمادية المتدهورة للمعلم من مشاعر المعلمين بضعف الفعالية والقدرة على التأثير في تعلم التلاميذ.كما تؤكد الشواهد ان واقع المعلم في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يعاني خللاً كبيراً، فعلى الرغم من اقرار القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧م فيما يعرف بالكادر الخاص بالمعلمين وتقرير مزايا مالية لهم، وانشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين وربط الترقيات بالتنمية المهنية، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً على التعليم في مصر حتى الآن[٦٩].ومن المؤكد أن حالة التردي المهني وعدم قدرة المعلمين على العيش في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية تجعلهم يلجأون إلى الدروس الخصوصية والأعمال الإضافية والتى تعوق ادائهم لمتطلبات وظيفتهم.

ومع بداية العام ٢٠١٢/٢٠١٣م كانت البداية مع اضراب المعلمين عن العمل لحين تلبية مطالبهم ببدء صرف الـ ٥٠% التى أقرتها تعديلات كادر المعلمين الأخيرة، ودعى وكيل نقابة المعلمين المستقلة كافة المعلمين للاضراب العام عن تصحيح أوراق إجابة الفصل الدراسي الأول ووصف تأخر الحكومة في صرف الكادر بأنه التفاف من قبل الحكومة على تنفيذ مطالب المعلمين.وثار الجدل حول ضرورة وجود مادة في الدستور تؤكد على حقوق المعلمين وترفعهم إلى أعلى الدرجات الاجتماعية، وخاصة مع تدني القيم التعليمية وانهيار مكانة المعلم عند أفراد الشعب في ظل زيادة معدلات العنف اللفظي والبدني والنفسي والأخلاقي المتبادل بين أطراف العملية التعليمية (الطالب – المعلم- ولي الأمر) مما تسبب في بعض الممارسات الغريبة والطارئة على الكيان المدرسي، فضلاً عن قيم وثقافة المصريين(٧٠).

ويشير الواقع التربوي إلى موقفنا من تنمية التفكير وهو موقف سلبي في مجمله، حيث لا تتوافر بيئة مواتية لتنمية التفكير النقدى لأسباب عديدة منها التعليم بالتلقين، والتضليل الإعلامى ذو الطابع السلبي، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وهو ما أضعف قدرتنا على طرح التساؤلات حول القضايا الخلافية التى تعد من أهم قدرات التفكير النقدي.كما ان التفكير الخلاق مازال مقصوراً في مجتمعنا على الإبداع الأدبي،أما الإبداع العلمي والتكنولوجي فضامر للغاية، فالشيوع يغتال نبوغنا وشعورنا بالدونية العلمية والفكرية يحط من همة مبدعينا، وبات من أهم ملامح العقل المصري، عقل تحركه النظرة المعيارية إلى الأشياء، أي الاتجاه في التفكير الذي يبحث للأشياء عن مكانها وموقعها في منظومة القيم التى يتخذها ذلك التفكير مرجعاً له. وهذا في مقابل النظرة الموضوعية التى تبحث في الأشياء عن مكوناتها الذاتية، وتحاول الكشف عما هو جوهري فيها.والنظرة المعيارية نظرة اختزالية تختصر الشئ في قيمته، وبالتالي في المعنى الذي يضفيه عليه الشخص صاحب تلك النظرة، أما النظرة الموضوعية فهي نظرة تحليلية تركيبية، تحلل الشئ لعناصره الأساسية لتعيد بناءه بشكل يبرز ما هو جوهري فيه(٧١). فهو عقل اثير تخصصه ينأى عن تداخل المجالات المعرفية وتعددها، عقل غير مدرب على التوجه المنظومي الذي يضمن الاكتمال والشمول، مما يجعل من السهل وقوعه في فخ التفاصيل وضياعه في تهويمات التعميم، عقل ينزع دائماً نحو الموجب والقاطع والمحدد، ينحاز إلى الثابت على حساب المتغير، والسائد على حساب المتجدد، وينفر من الاختلاف والتعدد، ولا يألف المشوش وغير الدقيق وغير المكتمل(٧٢).

فما زال الواقع التربوي برغم الجهود المبذولة لتطويره محملاً بالقسمات والملامح السلبية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.وهذا يتطلب بالفعل مزيداً من الجهد لتطوير آفاق العمل على الصعيد التربوي.

كما يتطلب نوعاً من التخطيط التربوي في القرن الواحد والعشرين لما له من دور فعال في إعادة هيكلة وبناء الأنظمة التعليمية وتطويرها، من أجل النهوض بالتعليم كماً وكيفياً ووضع أسس منهجية للارتقاء بالتعليم من خلال تخطيط شامل وعام يقود العملية التعليمية المصرية نحو مستقبل أفضل. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن ايمان مصر بالتعليم كمشروع قومي هو رد عملي بأن المدرسة هي خط الدفاع الأول عن المجتمع قيماً وحضارة وهوية.وأن عملية بناء الشخصية المصرية تتطلب أن نعيد النظر فيما نقدمه من خدمات تعليمية لها بحيث تدعم الإيجابيات وتصوب السلبيات ويؤدي النظام التعليمي دوره في تحقيق البناء السليم المتكامل للشخصية. وإلى جانب ما سبق عرضه من تحديات هناك تحديات أخرى علينا أن نضعها أمام أعيننا، والتى تقف أيضاً أمام المواطن المصري وعليه تجاوزها كي يعبر إلى المستقبل بأمان وفاعلية(٧٣):

- تحدي الوعي بأهمية المعرفة والتكنولوجيا والبحث العلمي.
- تحدي الوعي بنشر ثقافة الجودة في كل المجالات.
- تحدي الوعي بأهمية التعددية الثقافية والعمل في سياق عالمي متداخل.
- تحدي الموارد البشرية والامكانات المادية.
- تحدي آليات التنفيذ وتقارب الآليات بين النظريات وتطبيقها

أن مهمة مواجهة التحديات أمر يقع على عاتق التربية في المقام الأول، فمن خلال التربية تتحدد القيم، والمعارف، والمهارات، والسلوكيات، بل وتتحدد التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، كما تساعد التربية في عملية التغلب على المعوقات والمشكلات، التى تعتبر بمثابة قيود على المجتمع تمنع انطلاقه على أن يكون ذلك في اطار المحافظة على هوية الأمة، ودون أن تفقد الشخصية المصرية مقومات عناصرها الأصيلة.من هنا يتناول المحور التالي المتطلبات التربوية لبناء الشخصية المصرية في ضوء التحديات المعاصرة.

ثانياً: الجانب الميداني ويشتمل على :

المحور الثالث: المتطلبات التعليمية اللازمة لبناء الشخصية المصرية المعاصرة وآليات تحقيقها من وجهة نظر الخبراء

تستهدف الدراسة الميدانية التعرف على آراء ومقترحات عينة من الخبراء في مجال العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية ببعض كليات التربية والآداب والخدمة الاجتماعية ببعض الجامعات المصرية وبعض مراكز البحوث من خلال تطبيق استبانة حول المتطلبات التعليمية لبناء الشخصية المصرية وآليات تحقيقها.

جدول(١)
توزيع أفراد العينة تبعاً للتخصص

التخصص	علوم تربوية	علوم نفسية	علوم اجتماعية	المجموع
العدد	٩٠	٤٥	٥٠	١٨٥

جدول (٢)
استجابات عينة الخبراء حول درجة أهمية المتطلبات التعليمية

م	العبـــــارة	درجة الأهمية										الوزن النسبي	الترتيب	كا٢	الدلالة	المتوسط	الاتجاه المرجح
		بدرجة كبيرة جداً		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جداً							
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%	ك٤	%	ك٥	%						
١	تنمية القدرة على الابداع	١١٣	٦١,١	٦٢	٣٣,٥	١٠	٥,٤	-	-	-	-	٠,٩١١	٦,٥	٨٦,٠٢	٠,٠١	٤,٥٥	كبيرة جدا
٢	تنمية مهارات التفكير الناقد	١٢٢	٦٥,٩	٤٩	٢٦,٥	١٤	٧,٦	-	-	-	-	٠,٩١٦	٤,٥	٩٨,٥	٠,٠١	٤,٥٨	كبيرة جدا
٣	تنمية القدرة على التفكير العلمي	١٢٣	٦٦,٤	٤٧	٢٥,٤	١٥	٨,٢	-	-	-	-	٠,٩١٦	٤,٥	٩٩,٨	٠,٠١	٤,٥٨	كبيرة جدا
٤	إرساء قيم التنمية في عقل ووجدان الإنسان المصري	١٠٤	٥٦,٢	٥٩	٣١,٩	٢٢	١١,٩	-	-	-	-	٠,٨٨٨	٩	٥٤,٧	٠,٠١	٤,٤٤	كبيرة جدا
٥	تأكيد المهارات الحياتية اللازمة للتعايش الإيجابي في المجتمع	١١٨	٦٣,٧	٥٢	٢٨,١	١٥	٨,٢	-	-	-	-	٠,٩١١	٦,٥	٨٨,٣	٠,٠١	٤,٥٥	كبيرة جدا
٦	التطلع للمستقبل والتخطيط له	١١٠	٥٩,٤	٥٨	٣١,٤	١٧	٩,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٠	٨	٧٠,٥	٠,٠١	٤,٥٠	كبيرة جدا
٧	تعزيز قيم التسامح والجمال	١٣٥	٧٣,٠	٣٤	١٨,٤	١٦	٨,٦	-	-	-	-	٠,٩٢٨	١,٥	١٣٣,٤	٠,٠١	٤,٦٤	كبيرة جدا
٨	تنمية قيم العمل ومهاراته لدى الإنسان المصري	١٣٣	٧٢,٠	٣٨	٢٠,٤	١٤	٧,٦	-	-	-	-	٠,٩٢٨	١,٥	١٢٨,٤	٠,٠١	٤,٦٤	كبيرة جدا
٩	إعداد مواطن ديمقراطي يطور من ذاته ومجتمعه	١٢٦	٦٨,٢	٤٥	٢٤,٢	١٤	٧,٦	-	-	-	-	٠,٩٢١	٣	١٠٨,٥	٠,٠١	٤,٦٠	كبيرة جدا

نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات الخبراء حول المتطلبات التعليمية:

يتضح من الجدول السابق أن :

- جاءت قيمة (كا^{2}) دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يعني وجود فروق حقيقية بين استجابات الخبراء في اتجاه الموافقة حول أهمية هذه العبارات كمتطلبات تعليمية حيث ارتفعت نسبة الأهمية في درجتيها الأعلى مما يعني أهمية هذه المتطلبات.

- كان الاتجاه المرجح لدرجة الأهمية لكافة المتطلبات التعليمية (كبيرة جداً) ؛حيث جاءت قيمة المتوسط الحسابي العام لكافة المتطلبات(٤,٥٦) أي بدرجة أهمية (كبيرة جداً) وهو ما يدلل على تعادل أهمية هذه المتطلبات لدى الخبراء في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية كمتطلبات لبناء الشخصية المصرية.

- **ووفقاً للوزن النسبي ونسبة الموافقة على كل عبارة** يتضح أن **من أهم المتطلبات التعليمية التى أسفرت عنها نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لآراء الخبرء**" تعزيز قيم التسامح والجمال"،وفي نفس الترتيب "تنمية قيم العمل ومهاراته لدى الإنسان المصري" وهو مايشير إلى حاجة المجتمع المصري إلى أفراد يحملون هذا النوع من القيم الإيجابية وهو ما يقع على عاتق النظام التعليمي كما أن التعلم من أجل العمل يجب أن يكون القاعدة التى يتأسس عليها خطط وسياسات النظام التعليمي. " إعداد مواطن ديمقراطي يطور من ذاته ومجتمعه" وهذا يؤكد على الأهمية الكبرى لمسئولية التعليم إزاء تعزيز الديمقراطية من خلال تأكيد معاني الحرية والكرامة الإنسانية، وتأصيل المبادئ والقيم والممارسات الديمقراطية لدى الطلاب من خلال الحياة التعليمية. " تنمية مهارات التفكير الناقد " وفي نفس الترتيب"تنمية القدرة على التفكير العلمي، "باعتبار التفكير مطلب ملح ينبغي أن تهتم الأنظمة التربوية بتعليمه للناشئة وأن تدربهم على ممارسته، وأن مطلب تعليم التفكير ينبغي أن يكون في مقدمة أهداف النظام التعليمي، وأن الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع في ظل ما يواجهه من تحديات ثقافية داخلية وخارجية يتطلب عقلية ناقدة تبحث وتدقق وترفض ما لا يتفق مع خصوصياتها الثقافية. جاء متطلب " ارساء قيم التنمية في عقل ووجدان الإنسان المصري " في الترتيب الأخير ويتراجع هذا المتطلب إلى الترتيب الأخير إلى أنه لابد للنظام التعليمي أن يعطي اهتمام خاص بعدد من القيم والمفاهيم التى تدفع التنمية إلى الأمام مثل التسامح واحترام الثقافات المختلفة، ومراعاة حقوق واحتياجات المرأة والشباب والأطفال، وحماية البيئة وغيرها.

جدول (٣)

استجابات عينة الخبراء حول درجة أهمية الآليات التربوية لتحقيق المتطلبات التعليمية

م	العبـــــارة	درجة الأهمية														
		درجة كبيرة جداً		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جداً		الوزن النسبي	الترتيب	كا٢	الدلالة	المتوسط	الاتجاه المرجح
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%	ك٤	%	ك٥	%						
١	إعادة النظر في فلسفة التعليم وأهدافه وتوجيهها نحو بناء الشخصية المصرية القادرة على النهوض بمجتمعها	١٢٢	٦٦,٥	٥٠	٢٧,٠	١٢	٦,٥	-	-	-	-	٠,٩٢٠	١١,٥	١٠٣,١	٠,٠١	٤,٦٠	كبيرة جدا
٧	مراجعة السياسات التعليمية وما يستتبعها من استراتيجيات وخطط	١٢١	٦٥,٤	٥٧	٣٠,٨	٧	٣,٨	-	-	-	-	٠,٩٢٣	٦,٥	١٠٥,٩	٠,٠١	٤,٦٢	كبيرة جدا
٢	إعداد الإنسان المصري وتشكيله وفق خصائص مجتمع ما بعد الثورة	١١٥	٦٢,٢	٥٠	٢٧,٠	٢٠	١٠,٨	-	-	-	-	٠,٩٠٢	٣٣,٥	٧٦,٤	٠,٠١	٤,٥١	كبيرة جدا
٣	تشجيع الطلاب على ممارسة النقد والتخيل والإبداع	١٢٦	٦٨,١	٤٧	٢٥,٤	١٢	٦,٥	-	-	-	-	٠,٩٢٣	٦,٥	١١٠,٦	٠,٠١	٤,٦٢	كبيرة جدا
٥	ترسيخ الحوار باعتباره أساس التفكير الناقد	١٣٠	٧٠,٣	٤١	٢٢,٢	١٤	٧,٥	-	-	-	-	٠,٩٢٥	٥	١١٩,٤	٠,٠١	٤,٦٣	كبيرة جدا
٦	استخدام طرق التفكير العلمي	١٢٤	٦٧,٠	٥٠	٢٧,٠	١١	٦,٠	-	-	-	-	٠,٩٢٢	٨,٥	١٠٦,٧	٠,٠١	٤,٦١	كبيرة جدا
٤	دعم مهارات التعلم الذاتي للطلاب بما يمكنهم والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة	١٢٤	٦٧,٠	٥٠	٢٧,٠	١١	٦,٠	-	-	-	-	٠,٩٢٢	٨,٥	١٠٦,٨	٠,٠١	٤,٦١	كبيرة جدا
٨	استخدام أساليب التعلم التعاوني والمناقشات الحرة في تدريب الطلاب على استطلاع قضايا العدالة والمجتمع العادل	١١٥	٦٢,٢	٥٣	٢٨,٦	١٧	٩,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٥	٢٨,٥	٧٩,٦	٠,٠١	٤,٥٣	كبيرة جدا
٩	الاهتمام بالتعلم المستمر إلي جانب التعليم النظامي الموجود	١١٨	٦٣,٨	٥٣	٢٨,٦	١٤	٧,٦	-	-	-	-	٠,٩١٢	٢٠	٨٩,٥	٠,٠١	٤,٥٦	كبيرة جدا
١٠	تبني أساليب التعلم النشط لكي يصبح التعليم ملائماً وذا صلة بالواقع	١١٧	٦٣,٢	٥٢	٢٨,٢	١٦	٨,٦	-	-	-	-	٠,٩٠٩	٢٣,٥	٨٤,٩	٠,٠١	٤,٥٤	كبيرة جدا
١١	تبني مبادئ تعليمية جديدة مثل تعلم لتكون لبناء الثقة بالنفس	١١٤	٦١,٦	٥٢	٢٨,٢	١٩	١٠,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٢	٣٣,٥	٧٥,٤	٠,٠١	٤,٥١	كبيرة جدا

م	العبـــــارة	درجة الأهمية														
		درجة كبيرة جداً		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جداً		الوزن النسبي	الترتيب	كـ٢	الدلالة	المتوسط	الاتجاه المرجح
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%	ك٤	%	ك٥	%						
١٢	تبني مبدأ تعلم العيش مع الأخرين ممن قد يختلفون في الدين أو الجنس أو الاتجاه السياسي أو أي سبب أخر	١٢٤	٦٧,٠	٤٧	٢٥,٤	١٤	٧,٦	-	-	-	-	٠,٩١٨	١٣	١٠٣,٣	٠,٠١	٤,٥٩	كبيرة جدا
١٣	تعريف الطلاب بالنماذج الإنسانية الحقيقية للقدوة	١١٠	٥٩,٥	٥٨	٣١,٣	١٧	٩,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٠	٣٧	٧٠,٤	٠,٠١	٤,٥٠	كبيرة جدا
١٤	تنشئة الطلاب علي الإيجابية في البحث عن لمعرفة واكتشاف الحقيقة، وإخضاع كل معارفهم للفحص والنقد	١٢٨	٦٩,٢	٤٧	٢٥,٤	١٠	٥,٤	-	-	-	-	٠,٩٢٧	٤	١١٨,١	٠,٠١	٤,٦٤	كبيرة جدا
١٥	اكساب الطلاب مهارات الصحة النفسية والبدنية	١١٨	٦٣,٨	٤٨	٢٦,٠	١٩	١٠,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٥	٢٨,٥	١٧٢,٩	٠,٠١	٤,٥٣	كبيرة جدا
١٦	تكوين مهارات وعادات العمل المنتج لدى الطلاب	١٢٠	٦٤,٩	٥٠	٢٧,٠	١٥	٨,١	-	-	-	-	٠,٩١٣	١٨,٥	٩٢,٧	٠,٠١	٤,٥٦	كبيرة جدا
١٧	تكوين مهارات التفاوض والعمل الجماعي	١١٦	٦٢,٧	٥٢	٢٨,١	١٧	٩,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٧	٢٦	٨١,٧	٠,٠١	٤,٥٣	كبيرة جدا
١٨	تكوين مهارات العمل التطوعي من خلال ممارسة الأنشطة التربوية	١١٢	٦١,١	٥٠	٢٧,٠	٢٢	١١,٩	-	-	-	-	٠,٨٩٩	٣٨,٥	٧٠,٤	٠,٠١	٤,٤٩	كبيرة جدا
١٩	تنمية مهارات الاتصال والتواصل لدى الطلاب	١١١	٦٣,٢	٥١	٢٧,٦	١٧	٩,٢	-	-	-	-	٠,٩٠٨	٢٥	٨٣,٨	٠,٠١	٤,٥٤	كبيرة جدا
٢٠	تنمية الشعور بالفخر لدى الطلاب بانجازات وطنهم وتفهم علاقاته بالدول الأخرى	١٠٩	٥٩,٠	٥٢	٢٨,١	٢٤	١٢,٩	-	-	-	-	٠,٨٩١	٤٠	٦٠,٨	٠,٠١	٤,٤٦	كبيرة جدا
٢١	تنمية الحس الجمالي والتذوق الثقافي والأدبي لدى الطلاب	٩٦	٥٢,٠	٦٥	٣٥,١	٢٤	١٢,٩	-	-	-	-	٠,٨٧٧	٤١	٤٢,٣	٠,٠١	٤,٣٩	كبيرة جدا
٢٢	ترديد الشعارات وكتابة العبارات المحفزة للانجاز واتقان العمل	٨٦	٤٦,٥	٥٧	٣٠,٨	٢٣	١٢,٤	١١	٦,٠	٨	٤,٣	٠,٨١٨	٤٣	١٢٢,٠	٠,٠١	٤,٠٤	كبيرة
٢٣	امداد الطلاب بالمهارات والقدرات التى تؤهلهم لسوق العمل	١٣٠	٧٠,٣	٤٥	٢٤,٣	١٠	٥,٤	-	-	-	-	٠,٩٢٩	٢,٥	١٢٣,٥	٠,٠١	٤,٦٥	كبيرة جدا

م	العبـــــارة	درجة الأهمية												الاتجاه المرجح
		درجة كبيرة جداً		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جداً		الوزن النسبي	الترتيب	كا٢	الدلالة	المتوسط	
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%	ك٤	%	ك٥	%						
٢٤	تنمية قيم التنمية والمشاركة في النشاط الخيري الموجه إلى النفع العام	١١٤	٦١,٧	٥٥	٢٩,٧	١٦	٨,٦	-	-	-	-	٠,٩٠٥	٢٨,٥	٧٨,٩	٠,٠١	٤,٥٢	كبيرة جدا
٢٥	رفع مستوى الوعى الجمعي لدى الطلاب والمعلمين بأهمية وأهداف التنمية المستدامة	١١٤	٦١,٧	٥٣	٢٨,٦	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩٠٣	٣١,٥	٧٦,٥	٠,٠١	٤,٥١	كبيرة جدا
٢٦	تنمية روح المواطنة وتعريف الطالب بأبعادها المحلية والعالمية	١٢٢	٦٦,٥	٤٤	٢٣,٨	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩١٣	١٨,٥	٩٦,٩	٠,٠١	٤,٥٦	كبيرة جدا
٢٧	وضع مقررات تشتمل علي قيم بعينها مثل الديمقراطية،والالتزام بالقوانين،والانتماء	١١٩	٦٤,٣	٤٣	٢٣,٣	٢٣	١٢,٤	-	-	-	-	٠,٩٠٣	٣١,٥	٨٣,٣	٠,٠١	٤,٥١	كبيرة جدا
٢٨	ادراج التربية الأخلاقية ضمن المقررات الأساسية والاستعانة بعلماء الدين في تدريسها	١٢١	٦٥,٤	٤٤	٢٣,٨	١٣	٧,٠	٧	٣,٨	-	-	٠,٩٠١	٣٥,٥	١٧٧,٩	٠,٠١	٤,٥٠	كبيرة جدا
٢٩	ادراج التربية الدينية ضمن المقررات الأساسية بما يعمل على ترسيخ المبادئ والقيم الإيجابية	١٢١	٦٥,٤	٤٣	٢٣,٣	١٥	٨,١	٦	٣,٢	-	-	٠,٩٠١	٣٥,٥	١٧٧,١	٠,٠١	٤,٥٠	كبيرة جدا
٣٠	إعداد المعلم ليقوم بأدواره التى تتسق مع مفهوم التعلم النشط	١٢٦	٦٨,١	٤٤	٢٣,٨	١٥	٨,١	-	-	-	-	٠,٩٢٠	١١,٥	١٠٧,٤	٠,٠١	٤,٦٠	كبيرة جدا
٣١	تدريب المعلم على الأنشطة التعليمية التى تدعم الهوية القومية للطلاب	١٢٧	٦٨,٦	٣٩	٢١,١	١٩	١٠,٣	-	-	-	-	٠,٩١٦	١٥,٥	١٠٧,١	٠,٠١	٤,٥٨	كبيرة جدا
٣٢	توفير مناخ العمل الملائم للمعلم مع الاهتمام بالتقدير المعنوي والحافز المادي له	١٣٢	٧١,٤	٤٣	٢٣,٢	١٠	٥,٤	-	-	-	-	٠,٩٣١	١	١٢٩,١	٠,٠١	٤,٦٦	كبيرة جدا
٣٣	أن تكون مناهج التعليم مستمدة من البيئة ولخدمتها مع الاهتمام بالجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري	١٢٢	٦٦,٠	٥٠	٢٧,٠	١٣	٧,٠	-	-	-	-	٠,٩١٧	١٤	٩٩,٦	٠,٠١	٤,٥٨	كبيرة جدا

م	العبـــــارة	درجة الأهمية												الاتجاه المرجح
		درجة كبيرة جداً		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جداً		الوزن النسبي	الترتيب	كا٢	الدلالة	المتوسط	
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%	ك٤	%	ك٥	%						
٣٤	أن تكون الدروس مفتوحة يناقش فيها الطلاب ما يريدون وعدم التقيد بالمنهج الدراسي	٩٩	٥٣,٥	٦٢	٣٣,٦	١٨	٩,٧	٦	٣,٢	-	-	٠,٨٧٤	٤٢	١١٧,٨	٠,٠١	٤,٣٧	كبيرة جدا
٣٥	وضع اطار عمل للمناهج في مختلف المراحل لتطوير المهارات والقيم اللازمة لتقليل النزاع واحترام حقوق الإنسان	١٢٤	٦٧,٠	٤٩	٢٦,٥	١٢	٦,٥	-	-	-	-	٠,٩٢١	١٠	١٠٥,٦	٠,٠١	٤,٦١	كبيرة جدا
٣٦	تضمين المناهج القواعد الأخلاقية التى تمكن الطلاب من فهم الاقتصاد والسياسة والمجتمع	١٢٢	٦٦,٥	٤٠	٢١,٦	٢٢	١١,٩	-	-	-	-	٠,٩٠٩	٢٣,٥	٩٤,١	٠,٠١	٤,٥٤	كبيرة جدا
٣٧	تطوير طرق تدريس حقوق الإنسان بما يضمن محاكاة المواقف الطبيعية	١٢٦	٦٨,١	٤١	٢٢,٢	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩١٦	١٥,٥	١٠٤,٩	٠,٠١	٤,٥٨	كبيرة جدا
٣٨	تطوير الأنشطة بحيث تؤكد على الابتكار والابداع	١٢١	٦٥,٤	٤٥	٢٤,٣	١٩	١٠,٣	-	-	-	-	٠,٩١٠	٢١,٥	٩١,١	٠,٠١	٤,٥٥	كبيرة جدا
٣٩	تنمية المهارات العقلية العليا من خلال ممارسة الأنشطة العلمية	١١٦	٦٢,٧	٥١	٢٧,٦	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩٠٥	٢٨,٥	٨٠,٦	٠,٠١	٤,٥٢	كبيرة جدا
٤٠	دعيم الاتجاهات الإيجابية نحو الاقبال على التعليم وتقديره	١٢٠	٦٤,٩	٤٧	٢٥,٤	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩١٠	٢١,٥	٨٩,٥	٠,٠١	٤,٥٥	كبيرة جدا
٤١	الشراكة بين مؤسسات التعليم والاعلام بغرض بث برامج تعلى من قيمة الولاء للوطن	١١٢	٦٠,٥	٥٣	٢٨,٧	٢٠	١٠,٨	-	-	-	-	٠,٨٩٩	٣٨,٥	٧٠,٤	٠,٠١	٤,٤٩	كبيرة جدا
٤٢	ث برامج تعلى من مكانة لمعلم وتؤكد على احترامه	١٣١	٧٠,٨	٤٣	٢٣,٢	١١	٦,٠	-	-	-	-	٠,٩٢٩	٢,٥	١٢٥,٢	٠,٠١	٤,٦٥	كبيرة جدا
٤٣	إقامة ندوات شهرية بالمدارس تتناول لمعاملات والقيم الأخلاقية يحاضر فيها علماء دين وأساتذة علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهم	١٢٥	٦٧,٦	٤٢	٢٢,٧	١٨	٩,٧	-	-	-	-	٠,٩١٥	١٧	١٠٢,١	٠,٠١	٤,٥٧	كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق أن :

- جاءت قيمة (كا٢) دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يعني وجود فروق حقيقية بين استجابات الخبراء في اتجاه الموافقة حول أهمية هذه العبارات كآليات تربوية .
- كان الاتجاه المرجح لدرجة الأهمية لكافة الآليات التربوية اللازمة لتحقيق المتطلبات التعليمية(كبيرة جداً)؛حيث جاءت قيمة المتوسط الحسابي العام لكافة الآليات (٤,٥٤) أي بدرجة أهمية (كبيرة جداً) وهو ما يدلل على تعادل أهمية هذه العبارات لدى الخبراء في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية كآليات تربوية لتحقيق المتطلبات التعليمية لبناء الشخصية.

ووفقاً للوزن النسبي ونسبة الموافقة على كل عبارة: يتفق الخبراء في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية أن أهم الآليات التربوية لتحقيق المتطلبات التعليمية:

- توفير مناخ العمل الملائم للمعلم مع الاهتمام بالتقدير المعنوى والحافز المادى له.
- امداد الطلاب بالمهارات والقدرات التى تؤهلهم لسوق العمل، وهو ما يؤكد ضرورة أن تتأسس خطط وسياسات النظام التعليمي بحيث يتحقق التوافق بين قدرات خريجي نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- تنشئة الطلاب على الإيجابية في البحث عن المعرفة واكتشاف الحقيقة واخضاع كل معارفهم للفحص والنقد.
- تقديم خطاب تربوي قائم على الحوار باعتباره أساس التفكير الناقد ويشجع الطلاب على ممارسة التخيل والإبداع.
- مراجعة السياسات التعليمية وما يستتبعها من استراتيجيات وخطط.
- استخدام طرق التفكير العلمي من (جمع المعلومات، التحليل النقدى، المقارنة، الاستنتاج، الاجتهاد في تكوين رأي أو قرار).
- دعم مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب بما يمكنهم والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة.
- وضع اطار عمل للمناهج في مختلف المراحل لتطوير المهارات والقيم اللازمة لتقليل النزاع واحترام حقوق الاخرين
- إعداد المعلم ليقوم بأدواره التى تتسق مع مفهوم التعلم النشط المتمركز في الأساس حول المتعلم واستخدام استرايجايته المختلفة(الحوار والمناقشة والتعلم التعاوني والتعلم الذاتي ولعب الأدوار والعصف الذهنى والاكتشاف وغيرها).

- مراعاة مخططي السياسة التعليمية لبعض المبادئ المهمة مثل مبدأ التعليم من أجل العمل والتعايش الإيجابي في المجتمع
- تطوير المناهج بحيث تكون مستمدة من البيئة ولخدمتها مع الاهتمام بالجانب التطبيقي أكثر من النظري
- تطوير طرق تدريس حقوق الإنسان بما يضمن محاكاة المواقف الطبيعية

مراجع البحث:

(١) طلعت حسيني إسماعيل: متطلبات **تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير**، مجلة دراسات تربوية ونفسية،كلية التربية ،جامعة الزقازيق، العدد(٨١) أكتوبر ٢٠١٣، ص ٩٣.

(٢) أميرة عبد السلام زايد: **التربية واسس بناء الانسان في الموروث الشعبي**، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق،العدد (٧٨)، يناير ٢٠١٣، ص٢٥.

(٣) وفاء الملاحي : **رؤية تربوية مقترحة لمواجهة أزمة الاضطراب القيمي لدى الشباب المصري**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الحادى عشر " أزمة القيم في المؤسسات التعليمية "، (٢٩-٣٠) مايو ٢٠١٢ ،كلية التربية – جامعة الفيوم ، ص ١٨٤.

(٤) يزيد عيسى السورطي : **السلطوية في التربية العربية** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٣٦٢) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٢٩.

(٥) معتز عطا الله، فريدة مقار:**القومية والتجانس في المناهج الدراسية المعاصرة**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٢٥ .

(٦) من هذه الدراسات:

- رأفت عبد الفتاح حسين : **دورالتعليم العام في بناء الشخصية المصرية على ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين** ، رسالة ماجستر ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤

- Sim, Jasmine: **Character and Citizenship Education: Conversations between Personal and Societal Values** , Asia Pacific Journal of Education, v32 , No 4 , Nanyang Technological University , Singapore , 2012.

- Cetron, Kimberley : **Beyond tolerance: Fostering cross-cultural understanding ,** George Mason University , United States, [Ph.D. Dissertations],2011.

(٧) على عبد الرازق: **تصميم البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦ ص١٤٢.

(٨) محمود عوده : **التكيف والمقاومة – الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية** ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ١٢.

(٩) ماجدة مصطفى : **قائمة مقترحة بمعايير اختيار الطلاب للالتحاق بكليات التربية لاسهام في دعم وبناء الشخصية المصرية** ، المؤتمر السنوي الثامن عشر "التربية ودعم الشخصية المصرية " في الفترة من ١٨-٢٠١٥/١١/١٩، كلية التربية ، جامعة حلوان، مؤتمر حلوان، ص٣٣٧.

(١٠) إبراهيم أنيس وأخرون : **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٥٨١.

(١١) أحمد أبو الفتوح شبل : **الانفتاح الحضاري –مبرراته وشروطه ومتطلباته التربوية** ،مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة ، العدد ٣٤ ، مايو ١٩٩٧ ، ص ٢٦٧

(١٢) محمود عبد المجيد عساف :**المتطلبات التربوية للهوية الإسلامية في ضوء التحديات المعاصرة** ، المؤتمر الدولى آفاق العمل الإسلامي المعاصر وضوابطه، الجامعة الإسلامية ، غزة – فلسطين، ٢٠١٣، ص ٢٤٧.

(١٣) على ليلة : **الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي** ،المؤتمر السنوى الثاني عشر"الشخصية المصرية في عالم متغير"، المركز القومي ، المجلد الأول، في الفترة (٢٣- ٢٥ مايو) ،٢٠١٠ ، ص ٢٧٨-٢٧٩

(١٤) على عبد الرازق جلبي: **التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية تحليل خطاب الحياة اليومية** ، في المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري دراسات مهداه للدكتور سمير نعيم أحمد، تحرير فرغلي هارون ، دار انسانيات للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٢، ص١٠٢-١٠٣.

(١٥) المرجع السابق،ص١٠٣.

(١٦) محمد عبد الشفيع عيسى:_**بدايات ونهايات ثورة يناير رؤية فكرية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وزارة الثقافة، القاهرة،٢٠١٣، ص٥٦-٥٧

(١٧) يوسف سيد محمود: **بذور العنف في الشخصية المصرية- رؤية تربوية ورقة للحوار**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر"العنف في مؤسسات التعليم المظاهر- الأسباب- سبل العلاج" ، في الفترة (١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٦، كلية التربية ،جامعة الفيوم، ص٢٣-٢٤.

(١٨) محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص ٦٠.

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٥.

(٢٠) خليل فاضل : **الشخصية المصرية والحقبة الجديدة**، مجلة الديمقراطية،مؤسسة الأهرام- مصر، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٧)، يوليو ٢٠١٢، ص٥٤.

(٢١) المرجع السابق ، ص ٥٦.

(٢٢) أحمد عكاشة : **تشريح الشخصية المصرية** ، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٣) عبد الباسط عبد المعطي:**التحولات الطبقية وتفكيك الشخصية المصرية**، مجلة الديمقراطية،مؤسسة الأهرام-مصر، السنة السادسة، العدد ٢٣، يوليو ٢٠٠٦،ص١٩.

(٢٤) أحمد الشورى أبو زيد: **الثابت والمتغير في الشخصية المصرية تدين الشعائر وتدني السلوك**، مجلة أفاق سياسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات – مصر، مارس ٢٠١٥، ص ٩٧-١٠٢.

(٢٥) هاني خميس احمد: **الدين والثورات السياسية الحالة المصرية نموذجاً**، مجلة رؤى استراتيجية ، يونيو ٢٠١٣ ،ص٥٦-٥٧.

(٢٦) خليل العناني: **دور الدين في المجال العام في بعد ثورة ٢٥ يناير**،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات الدوحة، مارس ٢٠١١، ص٢

(٢٧) فاطمة زكي: **منظومة القيم والثقافة المصرية قبل وبعد الثورة** ،مجلة الديمقراطية ،السنة الحادية عشرة، العدد (٤٣)، يوليو ، ٢٠١١، ص١٧-١٨.

(٢٨) أحمد المسلماني : **مصر الكبرى** ، دار ليلي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠١٢، ص ٢٧.

(٢٩) على عبد الرازق الجلبي: **الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً**، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية في الفترة (٣٠-٣١) مارس ٢٠١٣، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات، الدوحة-قطر، ص ١٤.

(٣٠) سامح فوزى: **رأس المال الاجتماعي لـ"يناير" دروس السنوات الخمس**، مجلة الديمقراطية ، العدد (٦١)، يناير ٢٠١٦،ص ٣٠-٣١.

(٣١) أحمد بهاء الدين شعبان:**صراع الطبقات في مصر المعاصرة– مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١**،مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٢ ، ص ٢٥٢.

(٣٢) نبيل حنفي محمود: **هتافات وغنائيات الثورة**، مجلة أحوال مصرية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الحادية عشرة، العدد(٥٠)، خريف ٢٠١٣،ص١٧٨-١٨٠

(٣٣) محمد فرج: **الثورة وتغيير منظومة القيم** ، مجلة الديمقراطية ، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١،ص ٨١-٨٢.

(٣٤) السيد ياسين: **مصر في عين الشمس التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة** ، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٠٦.